



الملف الصحفي

ليوم (الجمعة)

25 محرم 1448 هـ

10 يوليو 2026 م

الم	من	الموضوع
1	1	أهم المستجدات المحلية
15	2	أخبار وزارة البيئة و المياه والزراعة (عام)
16	16	المقالات (ذات العلاقة بالوزارة وقطاعاتها)
18	17	أخبار الهيئة السعودية للمياه
19	19	أخبار المؤسسة العامة للري
22	20	أخبار شركة المياه الوطنية
23	23	أخبار المركز الوطني للرقابة على الالتزام البيئي
62	24	تقارير ومؤشرات عامة
63	63	أخبار وتقارير عالمية (البيئة و المياه والزراعة)

أهم المستجدات المحلية	تصنيف الخبر	1448-01-25	تاريخ الخبر
	الكاتب	2	تكرار الرصد



برئاسة وزير البيئة.. مجلس إدارة مركز وقاء يعقد اجتماعه الثاني والعشرين



الرياض - واس

رأس معالي وزير البيئة والمياه والزراعة، رئيس مجلس إدارة المركز الوطني للوقاية من الآفات النباتية والأمراض الحيوانية ومكافحتها "وقاء"، المهندس عبدالرحمن بن عبدالمحسن الفضلي، أعمال الاجتماع الثاني والعشرين للمجلس، وذلك بمقر وزارة البيئة والمياه والزراعة في مدينة الرياض، بحضور الرئيس التنفيذي للمركز المهندس أيمن بن سعد الغامدي وأعضاء المجلس.

وشهد الاجتماع بحث الموضوعات المدرجة على جدول أعماله، حيث تم متابعة إنجاز قرارات مجلس الإدارة وتكليفات مركز الحكومة، واستعراض قياس مؤشرات أداء إستراتيجية مركز وقاء.

كما اطلع المجلس على حزمة من الموضوعات لتعزيز الاستدامة حيث تم مناقشة مستجدات أعمال الصحة الواحدة، واستعراض أطالس الصحة النباتية، بجانب متابعة أعمال المرصد الوطني للصحة النباتية والحيوانية والاطلاع على دليل السلامة الحيوية في المختبرات. وبنهاية الاجتماع استعرض المجلس ما استجد من أعمال، دعمًا لمسيرة المركز في تحقيق مستهدفاته في استدامة الصحة للثروة النباتية والحيوانية.

أخبار وزارة البيئة و المياه والزراعة (عام)	تصنيف الخبر	1448-01-25	تاريخ الخبر
	الكاتب	3	تكرار الرصد



"البيئة" تحصد شهادتي تميز ضمن جوائز القمة العالمية لمجتمع المعلومات 2026



الرياض - واس

حصلت وزارة البيئة والمياه والزراعة شهادتي تميز ضمن جوائز القمة العالمية لمجتمع المعلومات (WSIS Prizes 2026)، التي ينظمها الاتحاد الدولي للاتصالات، وذلك خلال أعمال منتدى القمة العالمية لمجتمع المعلومات المقام في مدينة جنيف السويسرية.

وجاء حصول الوزارة على شهادتي التميز تقديراً لمبادراتها الرقمية المبتكرة، التي أسهمت في توظيف التقنيات الحديثة لتطوير الخدمات، ورفع كفاءة الأعمال، وتعزيز الاستدامة في قطاعات البيئة والمياه والزراعة، بعد أن تأهلت مبادرتان للوزارة ضمن القوائم النهائية المكرمة بالجائزة.

ويؤكد هذا الإنجاز الدولي استمرار جهود الوزارة الحثيثة في تطوير حلول رقمية مبتكرة تبني على أفضل الممارسات في التطور التقني، بما يسهم في تحسين جودة الخدمات، وتعزيز كفاءة الأداء المؤسسي، ودعم قيادة المملكة الرقمية على الخارطة العالمية.

ويعد منتدى القمة العالمية لمجتمع المعلومات أحد أبرز المحافل الدولية المعنية بالتحول الرقمي، وملتقى رئيساً لصناع القرار والخبراء من مختلف دول العالم، لاستعراض المبادرات والتجارب المتميزة في مجال توظيف تقنية المعلومات والاتصالات لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

تاريخ الخبر	1448-01-25	تصنيف الخبر	أخبار وزارة البيئة و المياه والزراعة (عام)
تكرار الرصد	8	الكاتب	



أسواق المملكة تستقبل بواكير التمور.. والقصيم والرياض والأحساء والمدينة تقود موسم حصاد يتجاوز 1.9 مليون طن سنوياً



الرياض - واس

بدأت أسواق التمور المركزية في مختلف مناطق المملكة في استقبال بواكير إنتاج موسم التمور لعام 2026، مع بدء طرح أصناف الرطب والتمور المحلية التي تشتهر بها مناطق المملكة، في مشهد يعكس المكانة الريادية التي تحتلها المملكة كونها إحدى أكبر الدول المنتجة للتمور عالمياً، مدعومة بتنوع الأصناف وجودتها، وتكامل منظومة الإنتاج والتسويق الزراعي.

ويشهد الموسم الحالي تدفق كميات كبيرة من بواكير التمور إلى الأسواق، خاصة في مناطق الرياض والمدينة المنورة والأحساء والقصيم، التي تعد من أبرز المناطق المنتجة للتمور في المملكة، حيث بدأت الأسواق باستقبال العديد من الأصناف التي تلقى إقبالاً واسعاً من المستهلكين، بالتزامن مع انطلاق موسم الحصاد الذي يمتد عادة من شهر يونيو وحتى نهاية نوفمبر.

وأكدت وزارة البيئة والمياه والزراعة ضمن حملتها الصيفية "حلوة بموسمها" التي أطلقتها لرفع مستوى الوعي المجتمعي، وتعزيز مسؤولية الأفراد والجهات الحكومية والخاصة وغير الربحية تجاه حماية البيئة والمحافظة على الموارد الطبيعية، ودعم المنتجات الزراعية المحلية، استمرار نمو قطاع النخيل والتمور في المملكة، حيث بلغ إجمالي عدد أشجار النخيل خلال عام 2024م نحو 37,565,146 شجرة، ما يعكس التوسع المستمر في زراعة النخيل ودعم هذا القطاع الحيوي.

وكشفت الوزارة عن ارتفاع عدد أشجار النخيل المثمرة ليصل إلى 32,206,186 شجرة خلال عام 2024م، ، في مؤشر يعزز قدرة المملكة الإنتاجية ويؤكد نجاح الجهود المبذولة لتطوير القطاع ورفع كفاءته.

وأفادت أن إجمالي إنتاج المملكة من التمور خلال عام 2024م سجل نحو 1,922,932.5 طنًا، الأمر الذي يعكس استدامة الإنتاج الوطني وقدرة القطاع على تلبية الطلب المحلي ودعم الصادرات السعودية من التمور إلى الأسواق العالمية.

وتصدرت منطقة القصيم مناطق المملكة في حجم إنتاج التمور خلال عام 2024م بإجمالي بلغ 584,127.8 طنًا، مستفيدة من مكانتها التاريخية كونها أحد أهم مراكز إنتاج وتسويق التمور في المملكة، فيما جاءت منطقة الرياض في المرتبة الثانية بإنتاج وصل إلى 456,963.5 طنًا، مدعومة بالمساحات الزراعية الواسعة وانتشار مزارع النخيل في محافظات مختلفة.

وحلت منطقة المدينة المنورة في المرتبة الثالثة بإنتاج بلغ 346,932.9 طنًا، مستفيدة من شهرتها بإنتاج العديد من الأصناف المميزة التي تحظى بطلب محلي وعالمي، فيما سجلت المنطقة الشرقية، التي تحتضن واحة الأحساء أكبر واحات النخيل الطبيعية في العالم، إنتاجًا تجاوز 261,581.6 طنًا، لتواصل دورها المحوري في دعم إنتاج التمور بالمملكة.

وشملت قائمة المناطق المنتجة للتمور كذلك منطقة عسير بإنتاج بلغ 61,680 طنًا، تلتها منطقة تبوك بإنتاج وصل إلى 56,270.2 طنًا، ثم منطقة حائل بإنتاج بلغ 52,456 طنًا، ومنطقة مكة المكرمة بإنتاج وصل إلى 42,912.9 طنًا، ومنطقة الجوف بإنتاج بلغ 42,889.2 طنًا، فيما سجلت منطقة نجران 13,081.9 طنًا، ومنطقة الباحة 3,292.4 طنًا، ومنطقة الحدود الشمالية 559.7 طنًا، ومنطقة جازان 184.3 طنًا.

وتعكس هذه الأرقام التنوع الجغرافي للإنتاج الزراعي في المملكة، وما يحظى به قطاع النخيل والتمور من دعم واهتمام ضمن مستهدفات رؤية المملكة 2030، الهادفة إلى تعزيز الأمن الغذائي، وتنمية الإنتاج الزراعي المستدام، ورفع تنافسية المنتجات السعودية في الأسواق المحلية والعالمية.

ويواصل قطاع النخيل والتمور في المملكة تحقيق معدلات نمو متصاعدة، مستندًا إلى المبادرات والبرامج النوعية التي تنفذها وزارة البيئة والمياه والزراعة، بالشراكة مع الجهات ذات العلاقة، لتطوير سلسلة القيمة لقطاع التمور بدءًا من الإنتاج الزراعي، مرورًا بعمليات التصنيع والتعبئة والتسويق، وصولًا إلى تعزيز فرص التصدير وفتح أسواق جديدة للتمور السعودية التي تصدر الإنتاج حول العالم.

أخبار وزارة البيئة و المياه والزراعة (عام)	تصنيف الخبر	1448-01-25	تاريخ الخبر
	الكاتب	2	تكرار الرصد



”بيئة القصيم“ تطرح فرصة استثمارية لمشروع تربية وإنتاج الخيل في بريدة



بريدة - واس

طرح فرع وزارة البيئة والمياه والزراعة بمنطقة القصيم فرصة استثمارية لمشروع إنشاء وترميم وتشغيل وصيانة مشروع لتربية وإنتاج الخيل بمدينة بريدة، في إطار جهوده لتعزيز الاستثمار في القطاع الزراعي، ودعم الأنشطة المرتبطة بالثروة الحيوانية والفروسية.

وتهدف الفرصة إلى دعم قطاع الثروة الحيوانية، وتنشيط الأنشطة المرتبطة بالفروسية، وتعزيز إسهام القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية والزراعية، بما ينسجم مع مستهدفات رؤية المملكة 2030.

وأوضح الفرع أن المشروع يقع على مساحة إجمالية تبلغ 2,774,236 مترًا مربعًا، بعقد استثماري يمتد لمدة 15 عامًا، مبيّنًا أن الفرصة طُرحت برقم (62001-189921-06-26)، داعيًا الراغبين في الاستثمار إلى الاطلاع على تفاصيل الفرصة عبر الرابط التالي:

<https://furas.momah.gov.sa/opportunity/06-26-189921-62001?type=Investment>

أخبار وزارة البيئة و المياه والزراعة (عام)	تصنيف الخبر	1448-01-25	تاريخ الخبر
	الكاتب	4	تكرار الرصد



مدير عام فرع وزارة البيئة والمياه والزراعة بمنطقة الباحة يستقبل مدير إدارة الجنوب

بـ«مدن» ومدير المدينة الصناعية بالباحة



الباحة - اصيل الضويان:

استقبل سعادة مدير عام فرع وزارة البيئة والمياه والزراعة بمنطقة الباحة المهندس فهد بن مفتاح الزهراني بمكتبه، مدير إدارة الجنوب بالهيئة السعودية للمدن الصناعية ومناطق التقنية (مدن) الأستاذ علي بن خلف الزهراني، ومدير المدينة الصناعية بالباحة المهندس سلطان بن علي الغامدي.

وجرى خلال اللقاء بحث سبل تعزيز التعاون المشترك بين الجانبين، ومناقشة عدد من الموضوعات ذات الاهتمام المشترك، بما يساهم في دعم التنمية المستدامة وتحقيق التكامل بين القطاعات التنموية بالمنطقة، إضافة إلى استعراض الفرص المتاحة لتعزيز الاستثمارات المرتبطة بالقطاعين البيئي والزراعي.

وأكد المهندس فهد الزهراني أهمية الشراكة والتنسيق المستمر مع مختلف الجهات الحكومية، بما يحقق مستهدفات رؤية المملكة 2030، ويساهم في تنمية منطقة الباحة ورفع جودة الخدمات المقدمة للمستفيدين.

وفي ختام اللقاء، عبّر الجانبان عن تطلعهما إلى استمرار التعاون وتبادل الخبرات بما يخدم التنمية الاقتصادية والاستثمارية في المنطقة.

تاريخ الخبر	1448-01-25	تصنيف الخبر	أخبار وزارة البيئة و المياه والزراعة (عام)
تكرار الرصد	10	الكاتب	



أمير منطقة جازان يطلق مشروع "الفواكه الاستوائية والبيوت المحمية" باستثمارات تجاوزت الـ(600) مليون ريال



جيزان - واس

أطلق صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن عبدالعزيز بن محمد بن عبد العزيز أمير منطقة جازان رئيس اللجنة الإشرافية للمكتب الإستراتيجي لتطوير منطقة جازان مساء يوم الأربعاء، مشروع "الفواكه الاستوائية والبيوت المحمية" بالمنطقة، باستثمارات تتجاوز (600) مليون ريال، بحضور صاحب السمو الأمير ناصر بن محمد بن عبد الله بن جلوي نائب أمير المنطقة، ومعالي نائب وزير البيئة والمياه والزراعة المهندس منصور بن هلال المشيطي، ومساعد وزير الاستثمار الدكتور عبد الله بن علي الديبخي، والسفير الهولندي هانز بيتر فان دير فوده، وعدد من المستثمرين المحليين والدوليين، وممثلي الجهات الحكومية والقطاع الخاص.

وأكد سمو أمير منطقة جازان رئيس اللجنة الإشرافية للمكتب الإستراتيجي، بهذه المناسبة، أن المشروع يأتي امتداداً لجهود المكتب الإستراتيجي في تمكين واستقطاب الاستثمارات النوعية، وتعزيز التنمية المستدامة، والاستفادة من المقومات الزراعية التي تزخر بها المنطقة، بما يدعم مستهدفات رؤية المملكة 2030 في تنويع الاقتصاد، وتعزيز الأمن الغذائي، ورفع مساهمة القطاع الزراعي في التنمية الاقتصادية.

ويُعد المشروع أحد أكبر مشروعات الزراعة المحمية في المنطقة، الذي تنفذه شركة "أمطار الخير" بالشراكة مع مجموعة "KUBO" الهولندية -إحدى الشركات العالمية الرائدة في تقنيات البيوت المحمية والزراعة الذكية-، وذلك بهدف نقل الخبرات العالمية وتطبيق أحدث التقنيات الزراعية في السوق المحلي.

ويأتي المشروع في إطار جهود المكتب الإستراتيجي لتطوير منطقة جازان لتمكين الشركات الاستثمارية النوعية، واستقطاب الخبرات العالمية إلى المنطقة، بما يساهم في تطوير القطاع الزراعي ورفع كفاءته وتعزيز تنافسيته.

وتبلغ المساحة الإجمالية للمشروع (مليون) متر مربع، تشمل (500) ألف متر مربع للبيوت المحمية عالية التقنية، و(500) ألف متر مربع مخصصة لإنتاج الفواكه الاستوائية، بما يعزز استثمار المقومات الزراعية التي تتميز بها منطقة جازان.

وسيساهم المشروع في توفير أكثر من (2000) فرصة عمل، إلى جانب تحفيز الاستثمارات في سلاسل القيمة الزراعية، بما يعزز النمو الاقتصادي ويرفع تنافسية القطاع الزراعي في منطقة جازان.

ويعتمد المشروع على أنظمة متقدمة للزراعة المحمية، تشمل حلولاً ذكية لإدارة المناخ داخل البيوت المحمية، وأنظمة ري مغلقة وتقنيات لإعادة تدوير المياه، بما يساهم في خفض استهلاك المياه بنسبة تصل إلى (75%)، ورفع كفاءة استخدام الموارد الطبيعية وفق مبادئ الاستدامة.

أخبار وزارة البيئة و المياه والزراعة (عام)	تصنيف الخبر	1448-01-25	تاريخ الخبر
	الكاتب	9	تكرار الرصد



أمير منطقة الجوف يتسلم التقرير السنوي لفرع وزارة البيئة والمياه والزراعة لعام 2025 م



سكاكا - واس

استقبل صاحب السمو الملكي الأمير فيصل بن نواف بن عبدالعزيز أمير منطقة الجوف، في مكتبه بديوان الإمارة اليوم، مدير عام فرع وزارة البيئة والمياه والزراعة بالمنطقة المهندس عبدالعزيز بن محمد الرجيعي، الذي قدّم لسموه التقرير السنوي لأعمال الفرع لعام 2025م.

وأطلع سموه خلال الاستقبال على أبرز ما تضمنه التقرير من برامج ومبادرات ومشروعات نفذها الفرع خلال عام 2025م، إضافة إلى منجزات القطاع والفعاليات الزراعية، ومن بينها منتدى الجوف الزراعي الدولي والمهرجانات الزراعية، ودورها في دعم المزارعين وتعزيز التنمية المستدامة.

ونوّه سمو أمير منطقة الجوف بما يحظى به قطاع البيئة والمياه والزراعة من دعم واهتمام من القيادة الرشيدة -أيدها الله-، مؤكداً أهمية مواصلة الجهود لتمكين المزارعين، ومعالجة التحديات التي تواجه القطاع، بما يعزز تنافسية المنتجات الزراعية ذات الأثر الاقتصادي، ويواكب مستهدفات رؤية المملكة 2030.

أخبار وزارة البيئة و المياه والزراعة (عام)	تصنيف الخبر	1448-01-25	تاريخ الخبر
	الكاتب	7	تكرار الرصد



مدير عام فرع البيئة بالحدود الشمالية يستقبل مدير إدارة تشغيل وصيانة السدود

والعمليات بالقطاع الشمالي



فريق التحرير

استقبل سعادة مدير عام فرع وزارة البيئة والمياه والزراعة بمنطقة الحدود الشمالية الدكتور محمد بن عبدالله الحترشي، سعادة مدير إدارة تشغيل وصيانة السدود والعمليات بالقطاع الشمالي المهندس عوض عليوي العتزي.

وجرى خلال اللقاء مناقشة عددٍ من الموضوعات ذات الاهتمام المشترك، واستعراض جهود تشغيل وصيانة السدود، وآليات تعزيز كفاءة الأعمال التشغيلية، بما يسهم في رفع مستوى الأداء وتحقيق مستهدفات الوزارة في إدارة الموارد المائية وتعزيز استدامتها.

ويأتي هذا اللقاء في إطار تعزيز التنسيق والتكامل بين الإدارات المعنية، بما يدعم تطوير منظومة العمل والارتقاء بجودة الخدمات المقدمة.

تاريخ الخبر	1448-01-25	تصنيف الخبر	أخبار وزارة البيئة و المياه والزراعة (عام)
تكرار الرصد	2	الكاتب	



المزارع العضوية تستعرض منتجاتها في مهرجان "خيرات نجران"



نجران - واس

يشهد مهرجان "خيرات نجران" الذي انطلقت فعالياته أمس، بتنظيم من فرع وزارة البيئة والمياه والزراعة بالمنطقة، مشاركة واسعة من المزارع العضوية التي تعرض منتجاتها الزراعية، بهدف إبراز جودة الإنتاج المحلي، وتعزيز ثقافة الزراعة العضوية. ويضم المهرجان أركاناً لعدد من المزارع العضوية تتيح للزوار التعرف على جودة المنتجات العضوية بالمنطقة، التي تزرع وفق أحدث التقنيات والأساليب الحديثة، دون استخدام الأسمدة والمواد والمبيدات المصنعة كيميائياً، ومنها الطماطم والخيار والفلفل الرومي والكوسة والباذنجان والفراولة والبنّ والورقيات بأنواعها، وغيرها من المنتجات التي أثبتت التجارب نجاح زراعتها، لما تتميز بها منطقة نجران من مقومات زراعية مثالية تتمثل في خصوبة التربة ووفرة المياه واعتدال المناخ، ساعدت المزارعين في زيادة الإنتاج، فضلاً عن ابتكار منتجات زراعية حديثة.

ويوجد بالمنطقة (5) مزارع عضوية، على مساحة (55) هكتاراً، تنتج (227) طناً من المنتجات الزراعية العضوية. فيما أكد عدد من المزارعين، أن المهرجان يعد فرصة لهم لعرض منتجاتهم من المحاصيل الزراعية المتنوعة التي تحقق عوائد مجزية، وتساهم في تعزيز الاقتصاد المحلي، مشيرين إلى أن المزارع العضوية تشهد إقبالاً متزايداً من المستهلكين لما تتميز به من جودة عالية وإنتاج صحي، الأمر الذي يشجعهم على التوسع في الزراعة العضوية، ورفع كفاءة الإنتاج بما يلبي الطلب المتزايد في الأسواق. يذكر أن المهرجان يفتح أبوابه للزوار من الساعة الرابعة عصراً حتى العاشرة مساءً، للتعريف بما تنتجه مزارع المنطقة من محاصيل زراعية متنوعة تساهم في دعم الأمن الغذائي.

أخبار وزارة البيئة و المياه والزراعة (عام)	تصنيف الخبر	1448-01-25	تاريخ الخبر
	الكاتب	2	تكرار الرصد



انطلاق فعاليات مهرجان سوق المزارعين بمحافظة طريف



طريف - واس

انطلقت اليوم فعاليات "مهرجان سوق المزارعين بمحافظة طريف"، الذي ينظمه فرع وزارة البيئة والمياه والزراعة بمنطقة الحدود الشمالية، ممثلاً بمكتب الوزارة بمحافظة طريف، في السوق الشرقي للنفع العام بحي اليرموك، ويستمر أربعة أيام، بمشاركة عدد من الجهات الحكومية والأهلية. ويهدف المهرجان إلى دعم المزارعين والأسر المنتجة، وتعزيز تسويق المنتجات الزراعية المحلية، وإيجاد منافذ بيع مباشرة تساهم في رفع القيمة الاقتصادية للمنتجات الوطنية، إلى جانب التعريف بجودة المنتجات الزراعية التي تشتهر بها المحافظة.

ويتضمن المهرجان أركاناً متنوعة لعرض التمور، والخضروات والفواكه الطازجة، والعسل، والمنتجات الريفية والغذائية، إضافة إلى برامج توعوية وإرشادية تسلط الضوء على الممارسات الزراعية المستدامة، وأهمية دعم الإنتاج المحلي، بما يعزز مستهدفات التنمية الزراعية والأمن الغذائي. ودعا فرع وزارة البيئة والمياه والزراعة بمنطقة الحدود الشمالية الأهالي والزوار إلى زيارة المهرجان والاستفادة من أنشطته ومعروضاته، دعماً للمزارعين والمنتجين المحليين، وتعزيزاً لثقافة استهلاك المنتجات الوطنية.

أخبار وزارة البيئة و المياه والزراعة (عام)	تصنيف الخبر	1448-01-25	تاريخ الخبر
	الكاتب	2	تكرار الرصد



بنك التنمية الاجتماعية يشارك في مهرجان سوق المزارعين بطريف ويدعم 17 أسرة

منتجة



طريف - واس

يشارك بنك التنمية الاجتماعية في مهرجان سوق المزارعين بمحافظة طريف، الذي ينظمه فرع وزارة البيئة والمياه والزراعة بمنطقة الحدود الشمالية، ممثلاً بمكتب الوزارة بمحافظة طريف، بمشاركة عدد من الجهات الحكومية والأهلية، وذلك من خلال دعم مشاركة 17 أسرة منتجة في المهرجان، بما يسهم في تعزيز فرص تسويق منتجاتها وتمكينها اقتصادياً. ويهدف المهرجان، الذي يستمر أربعة أيام، إلى دعم المزارعين والأسر المنتجة، وتعزيز تسويق المنتجات الزراعية المحلية، وإيجاد منافذ بيع مباشرة تسهم في رفع القيمة الاقتصادية للمنتجات الوطنية، إلى جانب التعريف بجودة المنتجات الزراعية التي تشتهر بها محافظة طريف.

ويتضمن المهرجان أركاناً متنوعة لعرض التمور، والخضروات والفواكه الطازجة، والعسل، والمنتجات الريفية والغذائية، إضافة إلى برامج توعوية وإرشادية تسلط الضوء على الممارسات الزراعية المستدامة، وأهمية دعم الإنتاج المحلي، بما يعزز مستهدفات التنمية الزراعية والأمن الغذائي. وتأتي مشاركة بنك التنمية الاجتماعية في إطار جهوده لدعم رواد الأعمال والأسر المنتجة، وتعزيز مساهمتهم في التنمية الاقتصادية، وتمكينهم من الوصول إلى الأسواق، بما يحقق مستهدفات رؤية المملكة 2030 في تنمية القطاع غير الربحي ودعم المشروعات متناهية الصغر والأسر المنتجة.

أخبار وزارة البيئة و المياه والزراعة (عام)	تصنيف الخبر	1448-01-25	تاريخ الخبر
	الكاتب	1	تكرار الرصد



في مزرعة المواطن علي أحمد يوسف العامري..

مكتب "بيئة العرضيات" ينفذ ورشة عمل بعنوان "التقليم الصحيح للأشجار وأثره على الإنتاج"



نفّذ مكتب وزارة البيئة والمياه والزراعة بمحافظة العرضيات، ممثلاً بقسم القطاع غير الربحي والحلول الزراعية، ورشة عمل بعنوان "التقليم الصحيح للأشجار وأثره على الإنتاج"، وذلك في مزرعة المواطن علي أحمد يوسف العامري، ضمن جهود المكتب الرامية إلى رفع الوعي الزراعي وتعزيز تطبيق أفضل الممارسات في القطاع الزراعي. واستهدفت الورشة تعريف المزارعين بأهمية التقليم الصحيح ودوره في تحسين نمو الأشجار، وزيادة إنتاجيتها، ورفع جودة المحاصيل، إلى جانب المحافظة على صحة الأشجار والحد من انتشار الآفات والأمراض النباتية من خلال تطبيق الأساليب الفنية السليمة في عمليات التقليم.

كما تضمنت الورشة شرحاً نظرياً وتطبيقاً عملياً لأساليب التقليم، وبيان التوقيت المناسب لإجرائه، واستخدام الأدوات الصحيحة، مع تقديم عدد من الإرشادات الفنية والإجابة عن استفسارات المزارعين بما يساهم في رفع كفاءة العمليات الزراعية وتحقيق أفضل النتائج. وأكد مدير مكتب وزارة البيئة والمياه والزراعة بمحافظة العرضيات الأستاذ أحمد محمد الفقيه أن المكتب يولي الإرشاد الزراعي اهتماماً كبيراً من خلال تنفيذ الورش والبرامج الميدانية التي تساهم في تطوير قدرات المزارعين ونقل أفضل الممارسات الزراعية إليهم، مشيراً إلى أن التقليم الصحيح يعد من أهم العمليات الزراعية التي تنعكس آثارها الإيجابية على صحة الأشجار وجودة وإنتاجية المحاصيل، مؤكداً استمرار المكتب في تنفيذ المبادرات والبرامج الإرشادية التي تدعم التنمية الزراعية المستدامة وترفع كفاءة القطاع الزراعي بالمحافظة.

أخبار وزارة البيئة و المياه والزراعة (عام)	تصنيف الخبر	1448-01-25	تاريخ الخبر
	الكاتب	1	تكرار الرصد



انطلاق فعاليات مهرجان التمور بالمحاني بمشاركة مكتب وزارة البيئة بالطائف



حسن الغامدي

انطلقت فعاليات مهرجان التمور بالمحاني وسط حضور من المزارعين والمهتمين بالقطاع الزراعي، وبمشاركة مكتب وزارة البيئة والمياه والزراعة بمحافظة الطائف، في إطار جهوده المستمرة لدعم القطاع الزراعي وتعزيز تسويق المنتجات المحلية.

وشهد جناح المكتب تقديم الإرشادات والتوعية للمزارعين والزوار، والتعريف بالخدمات والبرامج التي تقدمها الوزارة، إلى جانب إبراز أهمية زراعة النخيل والارتقاء بجودة إنتاج التمور، بما يسهم في تحقيق مستهدفات التنمية الزراعية المستدامة ورؤية المملكة 2030.

ويُعد مهرجان التمور بالمحاني منصة مهمة لدعم المزارعين، وتعزيز فرص التسويق، وإبراز جودة التمور المحلية، بما يسهم في تنمية الاقتصاد الزراعي وتشجيع الاستثمار في هذا القطاع الواعد.

تاريخ الخبر	1448-01-25	تصنيف الخبر	المقالات (ذات العلاقة بالوزارة وقطاعاتها)
تكرار الرصد	1	الكاتب	عبدالله محمد الذويبي



المركز الوطني للأرصاد والمزارع: نحو جسر يربط العلم بالموروث

عبدالله محمد الذويبي

في الماضي، كان المزارع يقرأ السماء بفطرته وتجارب أجداده، واليوم نعيش طفرة رقمية جعلت من "المركز الوطني للأرصاد" مرجعاً يومياً لا يغيب عن هواتف أي مزارع مواكب للتقنية. إن توفر تطبيق الأرصاد في جوال كل مزارع اليوم هو إنجاز تقني يحسب للمركز، حيث تصل النشرات الرسمية لحظة بلحظة، مما يعكس التطور الهائل في منظومة العمل المؤسسي في بلادنا. ومع ذلك، ومع توفر هذه البيانات الدقيقة، يظل هناك تساؤل يتردد في الأوساط الزراعية: لماذا لا تزال هناك فجوة بين دقة "النشرة الرقمية" وحاجة المزارع في تضاريسنا الجبلية والأودية العميقة؟ إن كثرة "المراصد الأهلية" والاجتهادات الفردية التي ملأت الساحة مؤخراً، والتي تشتت المزارع وتجعله في حيرة من أمره، قد صدق فيها القول: "كثرة الملاحين تغرق السفينة".

إن تحدي المزارع اليوم ليس في "الحصول على المعلومة"، بل في "مواكبتها" مع بيئته الخاصة. فالمناطق الجبلية، بخصوصيتها الجغرافية، قد تحتاج إلى قراءات أرصادية أكثر تخصيصاً لتفاصيل الوادي، وهو أمر يتجاوز التنبؤات العامة. إن التحدي الحقيقي أمامنا هو في "أنسنة التقنية"، أي تحويل بيانات التطبيق الصماء إلى نصائح زراعية تفاعلية، تدمج بين علم الأرصاد الراسخ وبين موروثنا الزراعي، ليجد المزارع في التطبيق ليس فقط "درجات حرارة"، بل "حكمة زراعية" تلائم أرضه. إن مسؤوليتنا كباحثين وإعلاميين تحتّم علينا ألا نكتفي بالتلقي، بل بالدعوة إلى بناء تكامل مؤسسي، يجعل من بيانات المركز الوطني للأرصاد منطلقاً لخدمة زراعية مخصصة تليق بطموح رؤيتنا الوطنية. إن التوثيق لا يقتصر على التاريخ فحسب، بل يمتد لتوثيق علاقتنا بالأرض ومنتجاتها، ليكون متاحاً للأجيال القادمة، ولتظل زراعتنا - كما كانت دائماً - عنواناً للبركة والريادة، ومحركاً للتنمية المستدامة التي ننشدها جميعاً.

عضو الجمعية التاريخية السعودية

تاريخ الخبر	1448-01-25	تصنيف الخبر	أخبار الهيئة السعودية للمياه
تكرار الرصد	3	الكاتب	



وجهة "ألما".. أول مستفيدة من قواعد الهيئة السعودية للمياه لإيصال خدمات المياه والصرف الصحي



جدة - واس

تُعد وجهة "ألما" - إحدى الوجهات الساحلية في مدينة جدة - أول مستفيدة من قواعد إيصال خدمات المياه والصرف الصحي للمخططات المعتمدة والمشاريع التنموية، التي أصدرتها الهيئة السعودية للمياه، وفق القواعد التي تشترط اكتمال خدمات المياه والصرف الصحي قبل استكمال إجراءات الفسخ والتطوير.

وستقوم واجهة "ألما" بتنفيذ وتركيب محطات معالجة لامركزية مؤقتة للصرف الصحي بالمشروع، والاستفادة من المياه المعالجة في أعمال أنسنة المخطط إلى حين اكتمال الربط بالخطوط الناقلة الرئيسية، بالاعتماد على بنية تحتية متقدمة وحلول تقنية مبتكرة. ويمثل هذا النموذج حلاً ابتكارياً لتحسين خدمات المياه ودعم قطاع الإسكان، بما يتكامل مع الخطط المستقبلية لتطوير البنية التحتية في المناطق.

ويشارك معهد أبحاث وتقنيات المياه في تمكين هذا النموذج، من خلال اعتماد الحلول والتقنيات المبتكرة وتوظيفها، بما يرفع كفاءة إدارة الموارد المائية، ويحد من الأثر البيئي، ويسهم في تحسين جودة الحياة.

ويعالج تطبيق القواعد أحد أبرز التحديات التي واجهت بعض المخططات المعتمدة والمشاريع التنموية، بما يضمن جاهزية البنية التحتية، ويحد من الحاجة إلى تنفيذ أعمال استدرابية لاستكمال الخدمات بعد بدء المشاريع، بما يسهم في توفير أفضل الخدمات للمستفيدين.

وتستند وجهة "ألما"، الواقعة بجوار خليج سلمان، إلى بنية تحتية متطورة وحلول مبتكرة لمعالجة المياه وإعادة استخدامها، لتقدم نموذجًا متقدمًا لتكامل التخطيط العمراني مع خدمات المياه والصرف الصحي، وتعكس التطبيق العملي لقواعد إيصال خدمات المياه والصرف الصحي للمخططات المعتمدة والمشاريع التنموية.

أخبار المؤسسة العامة للري	تصنيف الخبر	1448-01-25	تاريخ الخبر
	الكاتب	4	تكرار الرصد



"الخريف" تعلن ترسية عقد مع المؤسسة العامة للري بقيمة 65.6 مليون ريال



مال: «الرياض»

أعلنت شركة الخريف لتقنية المياه والطاقة عن ترسية مع المؤسسة العامة للري بقيمة نحو 65.6 مليون ريال غير شامل ضريبة القيمة المضافة.

ووفق الشركة فإنها بموجب العقد تتولى تنفيذ أعمال تشغيل وصيانة منظومات الضخ والنقل والتوزيع للمياه المعالجة والجوفية بالقطاع الأوسط في مدينة الرياض وضواحيها ومحافظة الأفلاج خلال مدة 60 شهرا.

تاريخ الخبر	1448-01-25	تصنيف الخبر	أخبار شركة المياه الوطنية
تكرار الرصد	7	الكاتب	



نيابة عن الأمير سعود بن مشعل.. محافظ جدة يشهد توقيع اتفاقيتين بين وزارة البلديات والإسكان وشركة المياه الوطنية مع وجهة ألما



جدة - واس

نيابةً عن صاحب السمو الملكي الأمير سعود بن مشعل بن عبدالعزيز نائب أمير منطقة مكة المكرمة، شهد صاحب السمو الأمير سعود بن عبدالله بن جلوي محافظ جدة، توقيع اتفاقيتين بين وزارة البلديات والإسكان وشركة المياه الوطنية مع وجهة ألما، بحضور معالي رئيس الهيئة السعودية للمياه المهندس عبدالله بن إبراهيم العبدالكريم، والرئيس التنفيذي لشركة المياه الوطنية الدكتور فؤاد بن أحمد آل الشيخ مبارك، ووكيل وزارة البلديات والإسكان للأنظمة والشؤون القانونية المهندس خالد بن محمد الدغيث، ورئيس مجلس إدارة شركة الثريا العمرانية العقارية عبدالعزيز يمانبي، والرئيس التنفيذي زهير بخيت، وذلك في المقر الرئيسي للمشروع.

وتهدف الاتفاقية الموقعة مع وزارة البلديات والإسكان، ممثلةً في أمانة محافظة جدة، إلى وضع إطار مستدام لإدارة وتشغيل وصيانة المساحات العامة والحدائق والمرافق المشتركة، بما يشمل أعمال النظافة والطرق والتشجير والتنسيق الحضري والبنية التحتية، فيما تستهدف الاتفاقية الموقعة مع شركة المياه الوطنية تنفيذ وتشغيل وصيانة البنية التحتية لخدمات المياه، بما يعزز تكامل الشبكات وموثوقية الخدمات ورفع كفاءة إدارة الموارد المائية، وذلك ضمن نموذج للتعاون بين القطاعين العام والخاص يسهم في دعم التنمية العمرانية المستدامة، وتعزيز جودة البنية التحتية، ورفع القيمة الاستثمارية، والإسهام في تحقيق مستهدفات رؤية المملكة 2030.

وتُعد وجهة ألما إحدى أبرز الوجهات العمرانية الجديدة على الواجهة البحرية شمال أبحر في جدة، إذ تمتد على مساحة 3.125 ملايين متر مربع، وتضم 7 أحياء متكاملة تشمل مكونات سكنية وفندقية وتجارية وترفيهية، إلى جانب جزيرتين تتوسطهما قنوات مائية تربط البحر الأحمر بخليج الملك سلمان، ونحو 12.5 كيلومترًا من الواجهات المائية و5.5 كيلومترات من الممشى، و13 حديقة مترابطة، ضمن مخطط عمراني متكامل يهدف إلى تقديم نموذج حديث للحياة العصرية، وتعزيز جودة الحياة، وجذب الاستثمارات.

تاريخ الخبر	1448-01-25	تصنيف الخبر	أخبار شركة المياه الوطنية
تكرار الرصد	10	الكاتب	



محافظ وادي الدواسر يبحث مع مسؤولي الشركة الوطنية للمياه سير المشروعات بالمحافظة



وادي الدواسر - واس

بحث محافظ وادي الدواسر فهد بن عبدالله المسعود، اليوم، مع مسؤولي الشركة الوطنية للمياه، سير مشروعات المياه والصرف الصحي في المحافظة، والخطط المستقبلية لتطويرها.

ونوقش خلال اللقاء سير العمل في مشروع الصرف الصحي، وأسباب تأخره، مع التأكيد على أهمية استكمالها في أقرب وقت، إضافة إلى استعراض أوضاع المياه المالحة، ومشروعات تحديث شبكات المياه، بما يسهم في رفع كفاءة الخدمات وتحسين جودة الحياة، وتحقيق مستهدفات رؤية المملكة 2030.

أخبار المركز الوطني للرقابة على الالتزام البيئي	تصنيف الخبر	1448-01-25	تاريخ الخبر
	الكاتب	4	تكرار الرصد



غرامات تجاوزت 16 مليون ريال 16 مليون بسبب مخالفات الغبار في مشاريع الرياض



علي العجمي

أفاد المركز الوطني للرقابة على الالتزام البيئي بأنه رصد 557 مخالفة لشروط الدليل الإجرائي المتعلق بالتحكم والسيطرة على الغبار داخل الرياض، وأن إجمالي قيمة هذه الغرامات تجاوز 16 مليون ريال. ذكر مدير فرع المركز بالرياض المهندس فواز آل مجثل أن الحملة انطلقت في شهر فبراير من العام الماضي بالتنسيق مع الهيئة الملكية لمدينة الرياض وأمانة منطقة الرياض، حيث قامت الفرق الميدانية بتنفيذ أكثر من ثلاثة آلاف جولة على المواقع الإنشائية.

وأوضح أن المخالفات تم رصدها عبر تحليل مؤشرات جودة الهواء القادمة من محطات الرصد، والبلاغات الواردة من المواطنين في الأحياء المجاورة للمشاريع، والجولات المستمرة للمفتشين على مدار الساعة. ولفت إلى أن المواقع التي تم رصدها أظهرت تجاوزاً من المخالفين لوقف مثيرات الغبار في الموقع وتطبيق اشتراطات الدليل الإجرائي المتوفر على بوابة المركز الإلكتروني وبوابة الهيئة الملكية لمدينة الرياض. وأكد استمرار أعمال الرقابة الميدانية على المشاريع الإنشائية في الرياض، ودعا جميع المطورين والمقاولين إلى الالتزام بإجراءات الضبط والحد والسيطرة على انبعاثات الغبار لما لها من دور في التخفيف من الآثار البيئية للأعمال الإنشائية، وتحسين نقاء الجو، وصون صحة السكان، والمساهمة في بلوغ أهداف الاستدامة وجودة الحياة في المدينة.

تاريخ الخبر	1448-01-25	تصنيف الخبر	تقارير ومؤشرات عامة
تكرار الرصد	11	الكاتب	



سمو وزير الطاقة يجتمع مع وزير البيئة والتخطيط العمراني والتغير المناخي في الجمهورية التركية ورئيس مؤتمر الأطراف الحادي والثلاثين (COP31)



الرياض - واس

عقد صاحب السمو الملكي الأمير عبدالعزيز بن سلمان بن عبدالعزيز، وزير الطاقة، في الرياض، اجتماعاً مع معالي مراد قوروم وزير البيئة والتخطيط العمراني والتغير المناخي في الجمهورية التركية رئيس مؤتمر الأطراف الحادي والثلاثين (COP31) الذي تستضيفه مدينة أنطاليا التركية في نوفمبر المقبل.

وبحث الجانبان خلال الاجتماع فرص التعاون في مجال العمل المناخي، والجهود المشتركة لتحقيق أهداف ومبادئ اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ واتفاق باريس، للوصول إلى مخرجات شمولية ومتوازنة وعملية تأخذ بالاعتبار الظروف الوطنية للدول الأعضاء، إلى جانب استعراض مبادرات المملكة وجهودها في التعامل مع آثار التغير المناخي، مثل استغلال مصادر الطاقة المتجددة، وإدارة وخفض الانبعاثات وإزالتها، من خلال مبادرة "السعودية الخضراء"، وتطبيق نهج الاقتصاد الدائري للكربون وتقنياته، وغيره من البرامج والمبادرات الوطنية والإقليمية، مثل مبادرة "المنتدى الوزاري لتقنيات الطاقة النظيفة" وكذلك "مهمة الابتكار" الذي سيعقد في الربع الأخير من هذا العام.

تاريخ الخبر	1448-01-25	تصنيف الخبر	تقارير ومؤشرات عامة
تكرار الرصد	3	الكاتب	



دراسة علمية لكاوست تكشف هشاشة حماية الكائنات البحرية الضخمة



الرياض - واس

أظهرت دراسة علمية واسعة شارك فيها باحثو جامعة الملك عبدالله للعلوم والتقنية (كاوست) أن جهود حماية المحيطات الحالية لا تزال غير كافية لحماية الكائنات البحرية الضخمة، رغم التوجه الدولي لرفع نسبة المناطق البحرية المحمية إلى 30 % بحلول عام 2030.

وكشفت الدراسة أن الكائنات البحرية الضخمة مثل السلاحف البحرية والحيتان وأسماك القرش تقضي أكثر من 85% من وقتها خارج المناطق المحمية الحالية، وأن المناطق البحرية المحمية تغطي فقط 7.5 % من المساحات التي تستخدمها هذه الكائنات وفق بيانات التتبع العالمية.

وأكدت الدراسة العلمية أن المشروع البحثي الضخم MegaMove جمع أكثر من 11 مليون نقطة تتبع لـ 15.845 كائناً بحرياً من 121 نوعاً خلال ثلاثة عقود، ما يجعله أكبر قاعدة بيانات من نوعها في العالم.

وفي هذا السياق، أشار البروفيسور كارلوس داوتي من كاوست إلى أن حماية المحيطات تتطلب فهماً دقيقاً لكيفية استخدام الكائنات البحرية للفضاء البحري، سواء عبر الهجرة أو التغذية أو التكاثر، وأن الكائنات البحرية تتحرك عبر مسافات شاسعة، وغالباً ما تعبر حدود الدول والمحيطات، مما يجعل الحماية التقليدية غير كافية.

وبينت نتائج الدراسة ضرورة وجود خرائط عالمية جديدة توضح ممرات الهجرة ومناطق التغذية والتكاثر للكائنات البحرية الضخمة، مع الحاجة إلى توسيع نطاق المناطق المحمية وتحديد مواقعها بناءً على بيانات الحركة الفعلية للكائنات، مع ضرورة فرض قيود صارمة

على الصيد وتنظيم حركة السفن لتقليل الحوادث القاتلة، إذ تشير البيانات إلى أن 300 حوت كبير يُقتل سنويًا بسبب اصطدام السفن، وأن الضوضاء البحرية الناتجة عن الأنشطة البشرية أصبحت تهديدًا واسع الانتشار.

وأوصى الباحثون في الدراسة بإعادة توجيه حركة السفن عبر ممرات آمنة لتقليل الاصطدامات، وتعزيز الرقابة على الصيد والصناعات البحرية، وإدارة النظم البيئية البحرية بشكل مباشر وليس الاعتماد فقط على المناطق المحمية، ودعم الدراسات طويلة المدى لفهم تأثيرات تغير المناخ والصيد على تحركات الكائنات البحرية.

ويأتي أهمية مشروع MegaMove كونه يُمثل نقلة نوعية في علم حركة الكائنات البحرية ويعتمد على تعاون عالمي غير مسبوق في مشاركة البيانات، كما أن كاوست أدت دورًا محوريًا في تأسيس المشروع الذي يهدف إلى توفير أدلة علمية قوية لصياغة سياسات دولية لحماية الحياة البحرية.



تاريخ الخبر	1448-01-25	تصنيف الخبر	تقارير ومؤشرات عامة
تكرار الرصد	1	الكاتب	



د. مريم أولياء (الفاو): الباحة تستحق أن تُسمى القلب الأخضر للمملكة



بلجرشي - الباحة - فيصل آل هزاع:

أكدت الدكتورة مريم أولياء، أخصائية الرصد والتقييم بمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو)، أن منطقة الباحة تمتلك مقومات زراعية وتراثية وسياحية استثنائية، مشيدةً بما شاهدها خلال زيارتها الميدانية لمحافظة بلجرشي، والتي شملت عددًا من المزارع النموذجية والجمعيات التعاونية والأسواق الشعبية.

وأوضحت أن تخصصها العلمي يتمثل في دراسة جينات النبات وتحمل الملوحة، وأنها تعمل حاليًا ضمن مشروع التنمية الريفية المستدامة في المملكة العربية السعودية، مبينةً أن هذه الزيارة تأتي للاطلاع على التجارب الزراعية والتنموية في المنطقة، والوقوف على أبرز المبادرات التي تسهم في تعزيز التنمية الريفية.

وقالت إن زيارتها تركت لديها انطباعًا رائعًا، لما لمستته من تطور ملحوظ، وثراء في الموروث الثقافي، وحسن استقبال وكرم ضيافة من أهالي المنطقة، مؤكدة أن ذلك يعكس الهوية الأصيلة التي تتميز بها الباحة.

وأشادت بما شاهدها في الجمعية الزراعية التعاونية وجمعية النحالين بمحافظة بلجرشي، مؤكدة أن ما يقدمانه يعكس روح الاجتهاد والمبادرة والإبداع والابتكار، إلى جانب المستوى العلمي والتنظيمي المتميز في عرض المعلومات وتطوير المنتجات.

وأضافت أن معرض جمعية النحالين يعد من أفضل المعارض التي زارتها، لما يتميز به من تنظيم متكامل ومحتوى تثقيفي ثري، فضلًا عن جودة المنتجات المحلية التي لفتت إعجابها، مشيرة إلى أنها رغبت في اقتناء العديد منها لما تتمتع به من جودة وتميز.

وعن الأسواق الشعبية والمنتجات الزراعية، أكدت أن أول ما لفت انتباهها هو وفرة الإنتاج وجودته وتنوعه، ووصفت المنطقة بقولها: "ما شاء الله فيها بركة." وأضافت أن المزارعين والتجار يمتلكون وعيًا كبيرًا، واستطاعوا الجمع بين الخبرات الزراعية المتوارثة والتقنيات الحديثة، بما يسهم في تحقيق الاستدامة ورفع جودة الإنتاج.

كما أثنت على الجهود المبذولة في تطوير زراعة البن، وعلى المبادرات الخاصة بالتين الشوكي، مؤكدة أن هذا المنتج يمتلك إمكانات كبيرة تؤهله ليكون أحد المنتجات التي تضع منطقة الباحة على الخارطة العالمية إذا استثمر بالشكل الأمثل.

وأشارت إلى أن الجمعية الزراعية التعاونية ببلجرشي تتميز بتنوع الأفكار وروح التعاون والتكاتف بين المزارعين، وهو ما يعزز نجاح العمل التعاوني ويدعم التنمية الزراعية في المنطقة.

وأضافت أن المجتمع في الباحة يتميز بتماسكه الأسري والمحافظة على موروثة الثقافي، وهو ما يظهر بوضوح في الأسواق الشعبية، حيث يشارك كبار السن في استقبال الزوار والتعريف بالمنتجات المحلية، في مشهد يعكس أصالة المجتمع وتمسكه بهويته.

وفي ختام حديثها، عبّرت الدكتورة مريم أولياء عن بالغ إعجابها بمنطقة الباحة وأهلها، مؤكدة أن كرم الضيافة والأصالة التي لمستها خلال الزيارة ستظل راسخة في ذاكرتها.

وقالت: "أهل الباحة فوق الرأس وفي القلب، وقد أحببوني في تراثهم وأكلهم وأصولهم وحق بلغتهم في الحديث"، مشيدة بالتنوع الكبير في المنتجات الزراعية وروح الابتكار التي تتميز بها المنطقة.

وأضافت أن خصوبة الأرض انعكست على أهلها، ووصفت ذلك بقولها: "الأرض خصبة والناس خصبون، وكأن الأرض تشبع أهلها خيرًا وعطاءً."

وأكدت أنها أعدت تقريرًا عن المنطقة أطلقت فيه على الباحة وصف "القلب الأخضر للمملكة العربية السعودية"، معتبرة أن هذا الوصف يجسد ما تتمتع به المنطقة من طبيعة خلابة، وثراء زراعي، وإرث حضاري عريق، مشيرة إلى أن الباحة كانت تُعرف قديمًا باسم "حديقة الحجاز"، وهو لقب لا يزال يليق بها حتى اليوم لما تمتلكه من مقومات تجعلها واحدة من أجمل مناطق المملكة وأكثرها تميزًا.

تاريخ الخبر	1448-01-25	تصنيف الخبر	تقارير ومؤشرات عامة
تكرار الرصد	4	الكاتب	



محمية الملك سلمان بن عبدالعزيز الملكية.. بستانٌ من التنوع النباتي وقصة نجاح في

الحماية البيئية



سكاكا - واس

تُعد محمية الملك سلمان بن عبدالعزيز الملكية أكبر محمية في الشرق الأوسط، وموطناً لمجموعة نباتية متنوعة تشكل ركيزة أساسية لاستدامة النظم البيئية.

ومن خلال مبادرة "الحمى" ومنع الرعي الجائر، نجحت هيئة تطوير محمية الملك سلمان بن عبدالعزيز الملكية في إعادة إحياء الغطاء النباتي الذي تزخر به أراضي المحمية، حيث تحكي كل نبتة قصة نجاح بدأت بالحماية واستمرت بالرعاية.

وتتميز هذه المحمية بنباتاتها المعمرة والشجرية التي تلعب أدواراً بيئية حيوية، إذ توفر أشجار "الطلح" الظل والمأوى للحياة الفطرية، بينما تسهم شجيرات "المضيق" و"الرتم" في تثبيت التربة، وتُعد "الغضى" شجيرات متكيفة مع بيئة الكثبان الرملية، كما تضم المحمية

"العرفج" الذي يُعد رمزاً للبيئة الصحراوية، و"العوسج" الذي يستخدم في الطب الشعبي، إضافة إلى "الروثة"، و"اللوزة"، و"الأرطى"، و"الضمران"، و"السلة"، و"الجثا"، وهي شجيرات معمرة تتنوع استخداماتها بين العلاج الشعبي وتثبيت التربة.

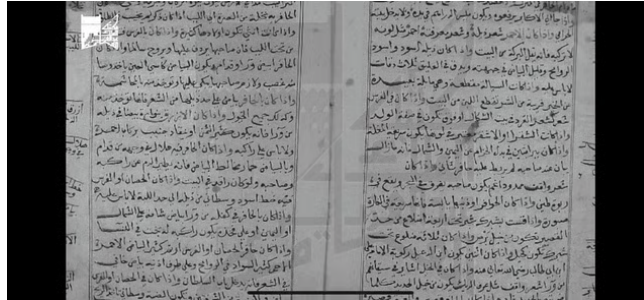
ولا يقل الغطاء النباتي العشبي أهمية عن نظيره المعمر، إذ تحتضن المحمية نبات "السمح" الذي تُجمع بذوره وتُستخدم في الطعام، ونبات "الخزامى" المستخدم في الطب التقليدي، و"الحنظل"، و"القراص"، و"الحنوة"، و"الأقحوان"، و"القيصوم"، و"الرمث"، و"اليهق"، وجميعها نباتات ذات فوائد علاجية وبيئية، حيث يستخدم العديد منها في الطب الشعبي لتسكين الألم أو علاج الجروح ولدغات العقارب، أو تستخدم كأعشاب عطرية ودوائية.

وتؤكد هيئة تطوير المحمية من خلال هذه المبادرات أن الحماية ليست مجرد منع احتطاب ورعي، بل هي عملية تنمية مستدامة تعتمد على المتابعة العلمية لمواسم الإزهار لكل نبتة، مما يعزز التوازن الطبيعي ويضمن بقاء هذه الأنواع النادرة للأجيال القادمة وتزخر بها المراعي للاستفادة منها الاستفادة الكاملة سواء للإنسان من الناحية الطبية والغذائية وأيضاً للحياة الفطرية ملاذ آمن ومأوى للغذاء، تأكيداً على دور المحمية المحوري في دعم الإستراتيجيات الوطنية للبيئة ومستهدفات رؤية المملكة 2023، ومبادرة السعودية الخضراء.

تاريخ الخبر	1448-01-25	تصنيف الخبر	تقارير ومؤشرات عامة
تكرار الرصد	1	الكاتب	



مخطوطة نادرة بمكتبة الملك عبدالعزيز العامة عن معرفة سياسة الخيل



سبق

كشفت مكتبة الملك عبدالعزيز العامة بالرياض عن مخطوطة نادرة عن الخيل العربية الأصيلة وكيفية سياستها والتعامل معها ، بعنوان : (كتاب في معرفة سياسة الخيل).

يأتي الكشف في سياق الاحتفاء بيوم الحصان العالمي الذي تحتفي به الأمم المتحدة في الحادي عشر من يوليو من كل عام.

وجاء في تصدير الكتاب : " هذا كتاب لامري القيس في علم السياسة ومعرفة الخيل وأمايرهم وأشاريهم والعلامات الدالات عليهم، وهو مروي عن امري القيس نفع الله به طالبيه، والحمد لله وحده " .

يتكون الكتاب من (39) ورقة في (78) صفحة ، وكتبت الصفحات في إطار أحمر لكل صفحة، مع وضع هوامش أو عناوين على يمين الصفحة اليمف أو يسار الصفحة اليسرى، وكتب سائر النص بالمداد الأسود داخل جداول حمراء، وكتبت رؤوس الفقرات بالمداد الأحمر ، والكتاب عبارة عن كتب مصغرة ورسائل في سياسة الخيل وأنواعها، وهو كتاب منسوب إلى قبر مولى علي بن أبي طالب ، رضي الله عنه، نسخه محمد درويش في العام 1115 هجرية.

استهلال وختام:

وجاء في بداية المخطوط: " الحمد لله رب العالمين ... فهذه فوائد أخرى في معرفة سياسة الخيل أفاد بعضهم ذلك "

وفي نهاية المخطوط: " إن بقيت البرانية مكشوفة وإن بقيت الجوانية مكشوفة يملص ما يعيبه شيء أبداً ، والله تعالى أعلم بالصواب وإليه المرجع والمآب ... والحمد لله وحده " .

يستهل المخطوط بالبسملة، ثم الحمد لله والصلاة على سيد الأولين، ويبدأ الكتاب بالقول: " فهذا كتاب في علم الفراسة ومعرفة الخيل وأمايرهم وأشاييرهم والعلامات الجيدة والردية، وما يحدث لراكبهم من الخير والشر " ويخبر الكتاب " عن الألوان والعلامات والتحجيل الوراني والقدامي ، وعن جميع ما يحدث لراكبها من جرح وقتل ويعرّف عن الحرون ... وعن الخيل الأنصال وعن الفرس الكحيل ... ومعرفة قدوم الخير ومعرفة قدوم الشر " . ويبدو أن في مقدمة الكتاب عبارات بالعامية ربما تكون من وضع الناسخ نفسه .

علامات نافعة:

وتتضمن صفحات الكتاب، وربما يكون مجموعة من الكتب والرسائل المجموعة المنسوبة لقنر، جملة من العناوين منها: معرفة العلامات النافعة بالقياس، هذا كتاب يشتمل في معرفة سياسة الخيل أيضاً، ثلاثة في الخيل لا تركبهم، أماير في الخيل الجوايد، في معرفة سياسة الخيل أفاد بعضهم ذلك، كتاب في خدمة سياسة الخيل للفق قنر، وغيرها من العناوين.

كما يتضمن في الصفحات 42 وما بعدها مجموعة من الأبواب الصغيرة عن علاج الخيل إذا مرضت، كعلاج العليق، وعلاج الدفر، وعلاج لطول الشعر، وعلاج الأكل والشرب، وعلاج السعال، وعلاج للورم، وعلاج للبياض في عين الفرس، وعلاج القروح وغيرها.

ويتضمن الكتاب معلومات ومعارف وافية عن أنواع الخيول وألوانها كالأحمر والأشقر والأشهب والأدهم، ويحدد سرعاتها وأشكالها، وكيفية التعامل معها .

وتضم مكتبة الملك عبدالعزيز العامة مجموعة كبيرة من المخطوطات الأصلية والمصورة عن الخيل منها: رسالة في سياسة الخيل الجياد وأخبارها، وأجناس الخيل، وكتاب في خدمة سياسة الخيل، وأصول الخيل العربية.

تاريخ الخبر	1448-01-25	تصنيف الخبر	تقارير ومؤشرات عامة
تكرار الرصد	6	الكاتب	



جازان توظف مقوماتها الزراعية في مشروع نوعي للبيوت المحمية والفواكه

الاستوائية



جيزان - واس

في الوقت الذي تتجه فيه المملكة إلى بناء قطاع زراعي أكثر كفاءة واستدامة، تبرز منطقة جازان بوصفها إحدى أهم الوجهات الواعدة للاستثمار الزراعي، مستفيدة من مقوماتها الطبيعية ومناخها الملائم لإنتاج الفواكه الاستوائية، لتشهد تنفيذ مشروع نوعي للبيوت المحمية والزراعة الذكية باستثمارات تتجاوز 600 مليون ريال، في خطوة تعزز الأمن الغذائي، وتدعم مستهدفات رؤية المملكة 2030 في تنويع الاقتصاد ورفع مساهمة القطاع الزراعي في التنمية.

ويأتي المشروع ضمن جهود المكتب الإستراتيجي لتطوير منطقة جازان في تمكين الاستثمارات النوعية واستقطاب الخبرات العالمية، عبر تحويل الفرص الاستثمارية إلى شراكات عملية تسهم في نقل التقنيات الحديثة وتوطين المعرفة، بما يرفع كفاءة الإنتاج الزراعي ويعزز تنافسية المنطقة على المستويين المحلي والإقليمي.

ويقام المشروع على مساحة إجمالية تبلغ مليون متر مربع، تشمل (500) ألف متر مربع مخصصة للبيوت المحمية عالية التقنية، ومثلها لإنتاج الفواكه الاستوائية، مستفيداً من الميزات النسبية التي تتمتع بها جازان، والتي تجعلها من أبرز مناطق المملكة المؤهلة للتوسع في إنتاج المحاصيل الاستوائية، وبناء سلسلة قيمة متكاملة تمتد من الإنتاج إلى التصنيع والتصدير.

ويرتكز المشروع على تطبيق أحدث تقنيات الزراعة الذكية، من خلال أنظمة متقدمة لإدارة المناخ داخل البيوت المحمية، وأنظمة ري

مغلقة لإعادة تدوير المياه، وتقنيات حديثة تسهم في خفض استهلاك المياه بنسبة تصل إلى (75%)، بما يعزز كفاءة استخدام الموارد الطبيعية ويواكب توجهات الاستدامة البيئية.

ويشكل نقل التقنية أحد أبرز مرتكزات المشروع، إذ يتضمن شراكة "سعودية - هولندية"، بما يتيح نقل أفضل الممارسات والخبرات العالمية إلى منطقة جازان، ويدعم توطيد التقنيات الزراعية الحديثة وتعزيز المحتوى المحلي في هذا القطاع.

ويؤدي المكتب الإستراتيجي لتطوير منطقة جازان دورًا محوريًا في المشروع، من خلال بناء الشراكات بين المستثمرين المحليين والخبرات الدولية، وتمكين التعاون بين مختلف الأطراف، بما يسهم في استقطاب الاستثمارات النوعية وتهيئة بيئة جاذبة للمشروعات الزراعية ذات القيمة المضافة.

ومن المنتظر أن يسهم المشروع في توفير أكثر من ألفي فرصة عمل مباشرة وغير مباشرة، إلى جانب تنشيط الاستثمارات في سلاسل القيمة الزراعية، ودعم الصناعات والخدمات المرتبطة بالإنتاج الزراعي، مثل التعبئة والتغليف، والتبريد، والخدمات اللوجستية، والتصنيع الغذائي، بما يعزز الأثر الاقتصادي للمشروع في المنطقة.

ويجسد المشروع توجه جازان نحو ترسيخ مكانتها مركزًا وطنيًا للزراعة الحديثة، من خلال الجمع بين المقومات الطبيعية والتقنيات المتقدمة والشراكات الدولية، بما يدعم تحقيق الأمن الغذائي، ويقلل الاعتماد على الواردات، ويفتح آفاقًا جديدة للاستثمار والتصنيع والتصدير، ويجسد نموذجًا لتحويل الميزات التنافسية للمنطقة إلى مشاريع تنموية مستدامة ذات أثر اقتصادي طويل المدى.

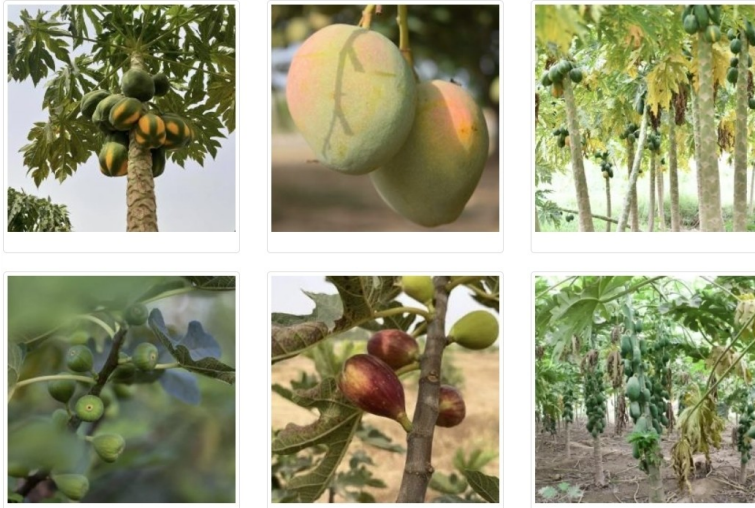
مما يذكر أن المشروع يستند على قاعدة زراعية راسخة تتمتع بها منطقة جازان، التي تُعد من أبرز مناطق المملكة في إنتاج الفواكه الاستوائية، حيث تمتلك المنطقة أكثر من (3) ملايين شجرة مثمرة تنتج سنوي ما يزيد على (113) ألف طن سنويًا، الأمر الذي يعزز من جدوى التوسع في تطبيق تقنيات الزراعة الذكية والبيوت المحمية، ويرفع من تنافسية القطاع الزراعي بالمنطقة.

تاريخ الخبر	1448-01-25	تصنيف الخبر	تقارير ومؤشرات عامة
تكرار الرصد	1	الكاتب	



جازان تترفع على عرش الزراعة في المملكة.. والفواكه الاستوائية ترسخ مكانتها على

خارطة الإنتاج



خلود النبهان - جازان :

لم تأتِ المكانة الزراعية التي تحتلها منطقة جازان من فراغ، بل تشكلت عبر عقود من ارتباط الإنسان بأرضه، واستثماره لما وهبه الله من طبيعة لها مقومات قلَّ أن تجتمع في منطقة واحدة. فقد منحت تضاريسها المتباينة، الممتدة من السهل الساحلي إلى الجبال، إلى جانب مناخها الدافئ وخصوبة تربتها، الزراعة فيها خصوصية انعكست على حجم الإنتاج وتنوعه، حتى أصبحت جازان في مقدمة المناطق الزراعية في المملكة.

ويبرز هذا التميز بصورة أوضح في إنتاج الفواكه الاستوائية، التي وجدت في جازان بيئة مناسبة للاستقرار والإثمار. وتنتج مزارع المنطقة أصنافاً متعددة، من أبرزها المانجو، والبابايا، والجوافة، والقشطة، والموز، والكاكا، والأناناس، والتين، وهي محاصيل ارتبط اسم كثير منها بجازان، لما وصلت إليه من جودة أكسبتها حضوراً واسعاً في الأسواق السعودية.

ولا يقتصر أثر هذا الإنتاج على توفير احتياجات السوق المحلية، بل يمتد إلى دعم النشاط الاقتصادي في المنطقة، من خلال رفع العائد على المزارع، وتوسيع دائرة الاستثمارات الزراعية، إلى جانب ما وفرته التقنيات الحديثة من وسائل أسهمت في تحسين الإنتاج، وترشيد استخدام المياه، والمحافظة على الموارد الزراعية.

وفي مواسم الحصاد، تستعيد المزارع نشاطها المعتاد، وتزدحم الأسواق بمنتجات تنتظرها الأسر كل عام، فيما تستقطب مهرجانات الفواكه الاستوائية الزوار والمهتمين بالقطاع الزراعي، لتقدم صورة مباشرة عن حجم الإنتاج، وتنوع الأصناف، والخبرة التي اكتسبها مزارعو المنطقة عبر سنوات طويلة.

ويؤكد عدد من المزارعين أن استمرار جودة المنتج يعود إلى تراكم الخبرة الزراعية، إلى جانب الاستفادة من برامج الدعم والتطوير، وهو ما انعكس على زيادة الإنتاج وتحسين نوعيته، ورسخ حضور الفواكه الجازانية في الأسواق المحلية.

وتنسجم هذه الجهود مع مستهدفات رؤية المملكة التي أولت القطاع الزراعي اهتمامًا متزايدًا، من خلال دعم الاستدامة، ورفع كفاءة الإنتاج، وتعزيز الأمن الغذائي، بما يضمن استثمار الموارد الطبيعية على نحو أكثر كفاءة.

وتواصل جازان اليوم ترسيخ مكانتها الزراعية بثقة، ليس لأنها تنتج محاصيل متنوعة فحسب، بل لأنها استطاعت أن تجعل من الزراعة موردًا اقتصاديًا ثابتًا، وجزءًا من هويتها التنموية. ومع كل موسم، تؤكد الأرض قدرتها على العطاء، ويؤكد المزارع الجازاني أن المحافظة على جودة المنتج هي الاستثمار الذي لا يفقد قيمته.

تاريخ الخبر	1448-01-25	تصنيف الخبر	تقارير ومؤشرات عامة
تكرار الرصد	1	الكاتب	



مهرجان تمر الخبراء ورياض الخبراء ينطلق بداية أغسطس بشعار (إرث الأجداد.. وفخر الأبناء) بمشروع "جادة الخبراء" لمدة 45 يوماً



الرس: محمد الخليفة

ينطلق بإذن الله تعالى مهرجان تمر الخبراء ورياض الخبراء في حلقة الجديدة بداية من الأول من شهر أغسطس لغاية 15 سبتمبر القادم ، ولمدة 45 يوماً بموقع المهرجان الجديد بمشروع (جادة الخبراء) على طريق القصيم - المدينة المنورة السريع تحت شعار (إرث الأجداد.. وفخر الأبناء).

وتعد المهرجانات الزراعية إحدى وسائل التسويق الزراعي التي عمدت إليها إدارة المهرجان الممثلة بالراعي الرسمي أوقاف الشيخ محمد بن إبراهيم الخضير يرحمه الله ، ضمن برامج دعمها لتسويق منتجات المزارعين، والتي من خلالها يتم التعريف بأهم المنتجات المحلية وكسب قاعدة عملاء جديدة للمزارع من خلال استقبال الزوار والمتسوقين في المهرجان.

ويعد المهرجان في نسخته الجديدة أحد أهم المهرجانات الزراعية الشاملة التي تهتم بكافة شرائح المجتمع بمنطقة القصيم، حيث يرتبط المهرجان بمنتج ذا ميزة نسبية للمنطقة وقيمة غذائية وتاريخية تمتد إلى مئات السنين ويعد أحد أهم الأطعمة الأساسية للإنسان منذ القدم.

وتعتبر أسعار التمور غالباً في مثل هذه المهرجانات ، في متناول الجميع، وسط حركة بيع وشراء مثالية مع ما يشهده السوق من تنوع بأصناف التمور التي تقدر بأكثر من 45 نوعاً، كما أن المهرجان يستقطب في كل عام متسوقين وتجار تمور، ويحظى باهتمام بارز من شرائح المجتمع المتعددة.

وفي نفس السياق يُعد المهرجان الذي تشارك فيه بفعالية جمعية الجواد السياحية أحد أهم الوجهات الاقتصادية للشباب في تجارة التمور وملهماً لهم، وبوابة مهمة للباحثين عن التجارة، وسط جملة من البرامج الثقافية والتوعوية والاجتماعية والترفيهية، بمشاركة عشرات الأركان من مزارعين وأسر منتجة وحرفيين وأصحاب الأعمال الحرة التي تحرص أوقاف الشيخ محمد بن ابراهيم الخضير يرحمه الله على دعمهم لينطلقوا إلى عالم الأعمال الحرة من خلال عرض منتجاتهم وتقديم الخدمات اللوجستية والدعم التسويقي لهم ، وأحد أوجه هذا الدعم ، إقامة وتنظيم مثل هذه المهرجانات المميزة.

ويتم تنظيم المهرجان بنسخة الجديدة من قبل الراعي الرسمي أوقاف الشيخ محمد بن ابراهيم الخضير يرحمه الله ، والذي يتضمن عشرات الفعاليات الترفيهية والتسويقية والحرفية، بمشاركة الأسر المنتجة والحرفيين وعشرات الشباب والفتيات، بالإضافة إلى المقاهي وأماكن الضيافة، ومن المقرر أن يفتتح المهرجان أنشطته اليومية من الساعة الثالثة عصراً حتى الساعة الثانية عشر ليلاً.

ومن المتوقع أن يجذب المهرجان بموقعة المتميز الجديد ، عشرات آلاف من الزوار والمتسوقين من جميع أنحاء المملكة والمقيمين فيها ودول الخليج العربي كعاداته السنوية، لشراء أفضل وأفخم أنواع التمور في المملكة والعالم، وتتميز فعاليات المهرجان بتنظيمها اليومي وتوفير سبل الراحة للزوار، إضافة إلى توفير الخدمات للمزارعين والمتسوقين.

ويعمل المنظمون الآن على تجهيز المكان بشكل يومي، وتوفير الضيافة للمتسوقين داخل السوق، وتكثيف المكان للحفاظ على جودة التمور. وسيتم تخصيص أماكن مخصصة لعرض التمور الفاخرة وتهيئة كافة الخدمات للمتسوقين والمزارعين.

ويُعد مهرجان تمور الخبراء ورياض الخبراء بنسخة الجديدة فرصة مميزة لعشاق التمور السعودية للاستمتاع بأفضل الأصناف والتعرف على الثقافة المحلية وال?ستمتع بالفعاليات الترفيهية والحرفية المتنوعة، ودمج برامج السياحة بالمنتجات الزراعية.

تاريخ الخبر	1448-01-25	تصنيف الخبر	تقارير ومؤشرات عامة
تكرار الرصد	3	الكاتب	



الطبيعة والتراث يلتقيان في النزل الريفية بالطائف



الطائف - واس

تواصل النزل والمنتجعات الريفية في محافظة الطائف استقطاب الزوار خلال موسم الصيف، مستفيدةً من المقومات الطبيعية التي تزخر بها المحافظة، حيث تمتاز الجبال والبساتين والمزارع في مشهد يمنح الزائر تجربة سياحية تجمع بين الهدوء والطبيعة والهوية الريفية. وتنتشر هذه النزل وسط المساحات الخضراء والمرتفعات، بتصاميم مستوحاة من الطراز المحلي، لتوفر بيئة متكاملة تجمع بين الإقامة والأنشطة الترفيهية، وتشمل مسارات للمشى، وجلسات مفتوحة بين الأشجار المثمرة، إلى جانب تجارب زراعية وتراثية تعكس خصوصية الريف في الطائف.

وأوضح المرشد السياحي سعود العتيبي في حديثه لـ "واس" أن النزل الريفية أسهمت في إثراء التجربة السياحية بالمحافظة، من خلال تقديم أنماط إقامة مختلفة تتيح للزائر التفاعل مع البيئة المحلية، والمشاركة في قطف الثمار، والتعرف على المنتجات الزراعية، إضافة إلى ممارسة أنشطة متنوعة في أحضان الطبيعة. من جانبه، أكد الأديب والكاتب الثقافي عطا الله الجعيد أن النزل الريفية تؤدي دورًا يتجاوز الإقامة السياحية، إذ أصبحت منصات للتعريف بالموروث الثقافي والاجتماعي، وإبراز العادات والتقاليد، من خلال الفعاليات التراثية والعروض الشعبية، إلى جانب تعزيز الوعي بأهمية المحافظة على البيئة والهوية المحلية، حيث تشكل النزل الريفية أحد أبرز روافد السياحة في الطائف، بما تقدمه من تجربة متكاملة تجمع بين الطبيعة والتراث والضيافة، وتساهم في تنويع الخيارات السياحية.

تاريخ الخبر	1448-01-25	تصنيف الخبر	تقارير ومؤشرات عامة
تكرار الرصد	6	الكاتب	



الورد المديني.. زراعة عريقة تفوح بعطر التراث والتنمية



المدينة المنورة - واس

بين مزارع المدينة المنورة، يفتح الورد المديني كل عام ليعلن موسمًا استثنائيًا يجمع بين الجمال الطبيعي والإرث الثقافي، إذ لا يُنظر إليه بوصفه نباتًا عطريًا فحسب، بل جزءًا من هوية المنطقة الزراعية، ورمزًا ارتبط بتاريخها وحياتها الاجتماعية على مدى عقود.

ويتميز الورد المديني برائحته الزكية وتركيزه العطري المرتفع، مما جعله من أبرز المحاصيل العطرية التي يقبل عليها المستهلكون، ويدخل في إنتاج ماء الورد والزيوت العطرية والمنتجات الطبيعية، فضلًا عن استخدامه في الضيافة والعادات الاجتماعية والمناسبات المختلفة.

وتنتشر زراعة الورد في عدد من مزارع المدينة المنورة، ويحرص المزارعون على العناية به وفق ممارسات زراعية متوارثة، تبدأ بإعداد التربة والري، مرورًا بالعناية بالنبات، وصولًا إلى موسم القطاف الذي يتم غالبًا في ساعات الصباح الأولى، للحفاظ على أعلى تركيز للزيوت العطرية داخل الأزهار.

ويمثل موسم الحصاد مرحلة مهمة للمزارعين، إذ تُجمع الأزهار بعناية، ثم تُنقل مباشرة إلى معامل التقطير لاستخلاص ماء الورد والزيوت العطرية، في عملية تجمع بين الخبرة المتوارثة والتقنيات الحديثة، بما يسهم في الحفاظ على جودة المنتج وخصائصه المميزة.

وخلال السنوات الأخيرة، شهد الورد المديني اهتمامًا متزايدًا ضمن برامج تنمية القطاع الزراعي، من خلال دعم المزارعين، وتشجيع الصناعات التحويلية، وتطوير المنتجات المشتقة منه، بما يعزز القيمة المضافة للمحصول ويفتح آفاقًا جديدة للاستثمار في الصناعات العطرية.

ويؤكد المزارع عياد الأحمدي أن الورد المديني، وهو من سلالة الورد الدمشقي، يمتاز في المدينة المنورة بقدرته على الإنتاج معظم أيام العام، بخلاف مناطق أخرى يقتصر فيها موسم الإزهار على فترة محدودة، مشيرًا إلى أن هذه الميزة تمنحه قيمة زراعية واقتصادية كبيرة، إلى جانب اتساع فرص الاستفادة منه في الصناعات التحويلية، مثل ماء الورد والزيوت العطرية ومستحضرات العناية بالجسم وبعض المنتجات الغذائية، داعيًا إلى مزيد من الاهتمام بزراعته وتطوير منتجاته بما يعزز حضوره في الأسواق.

كما أصبح الورد المديني عنصرًا حاصرًا في الفعاليات والمهرجانات المحلية، حيث يستقطب الزوار والمهتمين بالمنتجات الزراعية والتراثية، ويتيح لهم التعرف على مراحل زراعته وتقطيره، إلى جانب اقتناء منتجاته التي تعكس جودة الإنتاج المحلي.

ولا تقتصر أهمية الورد المديني على قيمته الاقتصادية، بل يمتد أثره إلى المحافظة على الموروث الزراعي للمدينة المنورة، وتعزيز ارتباط الأجيال بالمهن الزراعية التقليدية، وإبراز التنوع النباتي الذي تتميز به المنطقة، ليظل الورد المديني شاهدًا على علاقة الإنسان بأرضه، ورمزًا لعبق المدينة المنورة الذي يفوح مع كل موسم إزهار.



تاريخ الخبر	1448-01-25	تصنيف الخبر	تقارير ومؤشرات عامة
تكرار الرصد	1	الكاتب	



إقبال محلي وخليجي يرفع أسعار البطيخ الحساوي إلى 100 ريال



محمد العويس-الأحساء تصوير:محمد العويس

يشهد البطيخ الحساوي إقبالاً واسعاً في الأسواق المحلية والخليجية تزامناً مع بدء حصاده في واحة الأحساء، ويصل سعر الحبة إلى 100 ريال لندرته وقصر موسمه وارتباطه الوثيق بالموثوق بالموثوق الغذائي والأصالة الزراعية.

وأوضح المزارع المهتم بزراعة هذا المحصول عبدالله السالم، أن موسم زراعة البطيخ يبدأ نهاية شهر فبراير، مبيناً أن عملية الحصاد تنطلق مع بداية شهر يونيو وتستمر في الأسواق لفترة تتراوح بين شهر إلى 45 يوماً.

ارتفاع الطلب

أشار السالم إلى أن محدودية الموسم وارتفاع الطلب يرفعان الأسعار، حيث تباع الثمار بالحبة وليس بالوزن، كاشفاً أن أسعار الأحجام الكبيرة تتراوح بين 80 إلى 100 ريال، فيما تباع الأحجام المتوسطة بأسعار تتراوح بين 30 إلى 50 ريالاً.

وذكر أن البطيخ الحساوي يتميز في بداية الموسم بأوزان لافئة تتراوح غالباً بين 15 إلى 30 كيلوجراماً، مضيفاً أن الأحجام تتراجع تدريجياً في نهاية الموسم لتصل إلى أوزان تتراوح بين كيلوجرام وخمسة كيلوجرامات.

ظاهرة زراعية لافتة

ولفت المزارع إلى ظاهرة زراعية لافتة تتمثل في نضج الثمار وتحولها من اللون الأخضر إلى الأصفر خلال ساعات الليل، ويدفع هذا التحول السريع المزارعين إلى ال «تمهل» والمتابعة الدقيقة للحقل يومياً لقطع الثمار الناضجة وترك الخضراء لأيام لاحقة.

وأكد أن زراعة البطيخ تعتمد على المحافظة على السلالة المحلية بانتخاب أفضل الثمار وأكبرها حجماً لاستخراج بذور الموسم القادم، مشيراً إلى أن هذه الطريقة المتوارثة عن الآباء والأجداد تضمن بقاء المواصفات الأصلية للثمرة عبر الأجيال.

نافذة تسويقية

فيما يخص التسويق، أوضح السالم أن الإنتاج يُنقل يومياً إلى مزاد سوق الأحساء المركزي الذي يمثل نافذة تسويقية مهمة، مبيّناً أن قيمة حمولة السيارة الواحدة في المزاد تتراوح غالباً بين 2000 إلى 3000 ريال بحسب الجودة وحجم الطلب.

ويتميز هذا المحصول بلونه الأصفر وقشرته الخشنة، ويجمع مذاقه بين الحلاوة والحموضة الخفيفة مع غزارة محتواه المائي.

ويُعد المنتج جزءاً من الهوية التراثية للأحساء، حيث يتصدر موائد الأسر ويُقدم للضيوف كخيار منعش خلال فصل الصيف.



تاريخ الخبر	1448-01-25	تصنيف الخبر	تقارير ومؤشرات عامة
تكرار الرصد	1	الكاتب	



مبادرات ومشروعات نسائية للحفاظ على الموارد الطبيعية



الرياض - نورة الحمدان

يشكل الأمن البيئي اليوم أحد أهم الركائز التي تعتمد عليها الدول للحفاظ على مواردها الطبيعية وضمان استدامتها للأجيال المقبلة، فلم يعد مفهومه يقتصر على حماية البيئة من التلوث أو الحد من التجاوزات البيئية، بل أصبح منظومة متكاملة ترتبط بالأمن الوطني والصحة العامة والاقتصاد وجودة الحياة والتنمية المستدامة.

ومع تزايد التحديات البيئية عالمياً، مثل التغير المناخي، والتصحر، واستنزاف الموارد الطبيعية، وارتفاع معدلات التلوث، برزت الحاجة إلى تبني سياسات أكثر كفاءة تعزز حماية البيئة وترسخ ثقافة المحافظة عليها باعتبارها مسؤولية مشتركة بين الجهات الحكومية والقطاع الخاص والأفراد.

وفي المملكة العربية السعودية يحظى الأمن البيئي باهتمام متنامٍ في ظل مستهدفات رؤية السعودية 2030 التي جعلت الاستدامة البيئية أحد محاور التنمية، عبر إطلاق المبادرات النوعية، وتطوير الأنظمة والتشريعات، وتوسيع نطاق المحميات الطبيعية، ومكافحة الممارسات التي تهدد الموارد الطبيعية، إلى جانب تعزيز الوعي المجتمعي بأهمية المحافظة على البيئة بوصفها أساساً لرفاه الإنسان وجودة حياته.

وفي هذا الإطار لم تعد حماية البيئة مسؤولية الجهات المختصة وحدها، بل أصبحت ثقافة مجتمعية تتطلب مشاركة الجميع، بدءاً من الأسرة والمؤسسات التعليمية وصولاً إلى وسائل الإعلام ومؤسسات المجتمع المدني، لترسيخ سلوكيات إيجابية تساهم في ترشيد استهلاك الموارد، والحد من التلوث، والمحافظة على التنوع الحيوي.

كما برزت المرأة السعودية شريكاً فاعلاً في هذا المسار، إذ أسهمت في نشر الوعي البيئي، وقيادة المبادرات التطوعية، وإطلاق المشاريع الريادية المرتبطة بالاستدامة، إضافة إلى حضورها في المجالات البحثية والبيئية التي تدعم تحقيق مستهدفات التنمية المستدامة، لتؤكد أن حماية البيئة مسؤولية وطنية تتطلب تكامل الأدوار وتكاتف الجهود. ويستعرض هذا التقرير أهمية الأمن البيئي ودوره في حماية الموارد الطبيعية وتعزيز جودة الحياة، وجهود المملكة في ترسيخ منظومة بيئية مستدامة، إلى جانب تسليط الضوء على مساهمة المرأة السعودية في رفع الوعي المجتمعي وتغيير السلوك البيئي، واستعراض نماذج نسائية نجحت في قيادة مبادرات ومشاريع تدعم الاستدامة وتسهم في بناء مستقبل أكثر ازدهاراً وتوازناً مع البيئة.

الوعي المجتمعي

لا يمكن تحقيق الأمن البيئي بالاعتماد على الأنظمة والرقابة وحدها، فنجاح الجهود البيئية يبدأ من وعي المجتمع وإدراكه لأهمية المحافظة على الموارد الطبيعية، إذ يشكل السلوك الفردي اليومي عنصراً أساسياً في حماية البيئة والحد من الممارسات التي تؤثر سلباً على مكوناتها، ولذلك أصبح نشر الثقافة البيئية وتعزيز المسؤولية المجتمعية من أبرز المحاور التي تسهم في بناء مجتمع أكثر استدامة، فمن خلال تبني عادات بسيطة مثل ترشيد استهلاك المياه والكهرباء، والمحافظة على النظافة العامة، وتقليل إنتاج النفايات، وإعادة التدوير، وحماية الغطاء النباتي والحياة الفطرية، يمكن للأفراد أن يكونوا شركاء حقيقيين في دعم الأمن البيئي، كما تؤدي المؤسسات التعليمية ووسائل الإعلام والجهات غير الربحية دوراً مهماً في ترسيخ هذه المفاهيم لدى مختلف فئات المجتمع، عبر البرامج التوعوية والمبادرات التطوعية والحملات التثقيفية التي تعزز السلوك البيئي الإيجابي، وتسهم في تحويل المحافظة على البيئة من ممارسة موسمية إلى ثقافة مستدامة تنعكس آثارها على صحة الإنسان وجودة الحياة، وهو ما يتماشى مع توجهات المملكة نحو بناء مجتمع واعٍ يدرك أن حماية الموارد الطبيعية ليست مسؤولية جهة بعينها، وإنما واجب وطني يتطلب مشاركة الجميع لضمان بيئة آمنة ومستدامة للأجيال الحالية والمستقبلية.

دور المرأة

برزت المرأة السعودية خلال السنوات الأخيرة بوصفها أحد العناصر الفاعلة في دعم الأمن البيئي وتعزيز ثقافة الاستدامة، إذ لم يعد دورها مقتصرًا على المساهمة داخل نطاق الأسرة، بل امتد ليشمل المشاركة في المبادرات البيئية، وقيادة الحملات التوعوية، والإسهام في نشر السلوكيات الإيجابية التي تحافظ على الموارد الطبيعية وترشد استهلاكها، فمن خلال حضورها في المؤسسات التعليمية، والجمعيات غير الربحية، والجهات الحكومية، ووسائل الإعلام، أسهمت في رفع مستوى الوعي البيئي لدى مختلف فئات المجتمع، وتعزيز مفاهيم إعادة التدوير، والحد من الهدر، والمحافظة على المساحات الخضراء، وتشجيع العمل التطوعي البيئي، كما أصبحت المرأة شريكاً رئيسياً في غرس القيم البيئية لدى الأجيال الجديدة، انطلاقاً من دورها المحوري في بناء الأسرة وتوجيه الأبناء نحو ممارسات أكثر مسؤولية تجاه البيئة، وهو ما انعكس على تنامي المبادرات المجتمعية التي تقودها أو تشارك فيها النساء في مختلف مناطق المملكة، بما ينسجم مع مستهدفات رؤية السعودية 2030 الرامية إلى تمكين المرأة وتعزيز مساهمتها في مختلف القطاعات، ومنها القطاع البيئي، لتؤكد التجربة السعودية أن الاستثمار في وعي المرأة وتمكينها يمثل أحد أهم العوامل الداعمة لترسيخ ثقافة الاستدامة وحماية الموارد الطبيعية وتعزيز جودة الحياة.

نماذج ملهمة

لم يقتصر حضور المرأة السعودية في المجال البيئي على التوعية المجتمعية، بل امتد إلى قيادة مبادرات ومشروعات نوعية تعكس تنامي دورها في تحقيق الاستدامة، حيث برزت باحثات ومتخصصات ورائدات أعمال وناشطات أسسن مبادرات تهدف إلى حماية البيئة، والمحافظة على التنوع الحيوي، ونشر ثقافة إعادة التدوير، وتشجيع الاقتصاد الدائري، إلى جانب الإسهام في الأبحاث العلمية والابتكارات التي تدعم الحلول البيئية المستدامة، كما تشارك المرأة في تنفيذ برامج التشجير، والمحافظة على المحميات الطبيعية، وتنظيم الحملات التطوعية لتنظيف المتنزهات والشواطئ والأماكن العامة، إضافة إلى إطلاق مشاريع ريادية تعتمد على إعادة استخدام المواد وتحويلها إلى منتجات ذات قيمة اقتصادية، وهو ما يعكس تنامي الوعي بأهمية ربط التنمية الاقتصادية بالمحافظة على البيئة، وأسهم تمكين المرأة في المملكة وفتح آفاق أوسع أمام مشاركتها في مختلف القطاعات في تعزيز حضورها داخل المنظومة البيئية، لتصبح شريكاً في صناعة المبادرات واتخاذ القرار وابتكار الحلول، الأمر الذي يؤكد أن النجاحات التي تحقّقها المرأة السعودية في مجال الاستدامة لم تعد حالات فردية، بل أصبحت جزءاً من حراك وطني متكامل يسهم في بناء مستقبل أكثر توازناً بين متطلبات التنمية وحماية الموارد الطبيعية، ويعزز مكانة المملكة في تبني الممارسات البيئية المستدامة.

شراكة مجتمعية

يمثل الأمن البيئي مسؤولية جماعية تتطلب تكامل الأدوار بين مختلف فئات المجتمع، فنجاح الجهود الرامية إلى حماية الموارد الطبيعية لا يعتمد على الجهات المختصة وحدها، وإنما يرتبط بمدى تعاون الأفراد والمؤسسات والقطاع الخاص والجهات غير الربحية في تبني ممارسات مستدامة تدعم المحافظة على البيئة، وقد أسهمت الشراكات المجتمعية في تعزيز العديد من المبادرات التي تستهدف التشجير، وتنظيف المواقع الطبيعية، والمحافظة على الحياة الفطرية، ونشر ثقافة إعادة التدوير، إلى جانب تنظيم البرامج التوعوية التي تستهدف مختلف الفئات العمرية، كما أصبح القطاع الخاص أكثر اهتماماً بتطبيق المسؤولية البيئية من خلال تبني ممارسات تقلل من الانبعاثات وترفع كفاءة استخدام الموارد، فيما تواصل المؤسسات التعليمية والإعلامية دورها في ترسيخ السلوك البيئي الإيجابي، الأمر الذي يعزز مفهوم أن الأمن البيئي يبدأ من الفرد ويمتد إلى المجتمع بأكمله، وأن تحقيق بيئة مستدامة يتطلب تعاوفاً مستمراً يوازن بين التنمية الاقتصادية وحماية الموارد الطبيعية، بما يسهم في تحسين جودة الحياة وخلق بيئة أكثر صحة واستدامة للأجيال القادمة.

آفاق المستقبل

يتجه الأمن البيئي في المملكة نحو مرحلة أكثر تطوراً تعتمد على الابتكار والتقنيات الحديثة بوصفها أدوات فاعلة في حماية الموارد الطبيعية وتعزيز الاستدامة، فمع تسارع التطور التقني أصبحت الحلول الذكية تسهم في رصد المخالفات البيئية، ومراقبة الغطاء النباتي، وإدارة الموارد المائية، وتحسين كفاءة استهلاك الطاقة، إلى جانب دعم عمليات البحث والدراسات البيئية التي تساعد في اتخاذ قرارات أكثر دقة واستباقية، كما تواصل المملكة تنفيذ مبادراتها ومشروعاتها البيئية التي تستهدف رفع جودة الحياة والمحافظة على النظم البيئية، انسجافاً مع مستهدفات رؤية السعودية 2030، التي جعلت الاستدامة أحد المحاور الرئيسة للتنمية، ويعزز ذلك تنامي الوعي المجتمعي بأهمية المحافظة على البيئة، واتساع دائرة المشاركة في المبادرات التطوعية، وازدياد الاهتمام بالممارسات الصديقة للبيئة في مختلف القطاعات، وهو ما يؤكد أن مستقبل الأمن البيئي لا يرتبط بحماية الموارد الطبيعية فحسب، بل يمتد إلى بناء مجتمع أكثر وعياً، واقتصاد أكثر استدامة، وبيئة أكثر قدرة على مواجهة التحديات، بما يضمن للأجيال القادمة حياة أفضل ومستقبلاً أكثر ازدهاراً.

جودة الحياة

يرتبط الأمن البيئي ارتباطًا وثيقًا بجودة الحياة، إذ إن المحافظة على البيئة تنعكس بصورة مباشرة على صحة الإنسان ورفاهيته واستقرار المجتمع، فكلما ازدادت كفاءة حماية الموارد الطبيعية، وتحسنت جودة الهواء والمياه، واتسعت المساحات الخضراء، وانخفضت مستويات التلوث، أصبحت المدن أكثر قدرة على توفير بيئة صحية وآمنة لسكانها، كما يساهم الأمن البيئي في دعم الأمن الغذائي، وتعزيز الصحة العامة، والحد من المخاطر البيئية التي قد تؤثر في الإنسان والكائنات الحية، وهو ما يجعل الاستثمار في حماية البيئة استثمارًا في الإنسان نفسه، ومع استمرار الجهود الوطنية الهادفة إلى تحقيق الاستدامة، تتعزز مكانة الأمن البيئي بوصفه أحد العوامل الرئيسية في بناء مدن أكثر ملاءمة للعيش، ومجتمع أكثر وعيًا بمسؤوليته تجاه البيئة، واقتصاد قادر على تحقيق النمو مع المحافظة على الموارد الطبيعية، بما يرسخ مفهوم أن جودة الحياة تبدأ من بيئة سليمة، وأن حماية البيئة ليست هدفًا مستقلًا، بل أساسًا لتحقيق تنمية شاملة ومستدامة يستفيد منها الجميع.

التحديات البيئية

رغم الجهود الكبيرة التي تبذلها المملكة في مجال الأمن البيئي، فإن الحفاظ على الموارد الطبيعية يتطلب مواجهة مجموعة من التحديات التي تستدعي استمرار العمل والتطوير، فالتغيرات المناخية وما صاحبها من ارتفاع درجات الحرارة وشح الأمطار والتصحر تمثل تحديات تؤثر في النظم البيئية والموارد الطبيعية، إلى جانب الممارسات البشرية التي قد تؤدي إلى استنزاف الموارد أو الإضرار بالحياة الفطرية والغطاء النباتي إذا لم تقترن بالوعي والالتزام بالأنظمة البيئية، كما يشكل النمو السكاني والتوسع العمراني وزيادة الطلب على الموارد تحديًا يستوجب تبني حلول مستدامة تحقق التوازن بين متطلبات التنمية والمحافظة على البيئة، وفي المقابل تواصل المملكة تطوير التشريعات وتعزيز الرقابة البيئية وإطلاق المبادرات التي تساهم في الحد من هذه التحديات، إلى جانب الاستثمار في التقنيات الحديثة التي تساعد على رصد المخالفات وإدارة الموارد بكفاءة أعلى، بما يعكس حرصها على بناء منظومة بيئية قادرة على مواجهة المتغيرات وتحقيق الاستدامة على المدى الطويل.

الاستدامة مسؤولية الجميع

أصبحت الاستدامة اليوم نهجًا متكاملًا يعتمد على تكامل الأدوار بين المؤسسات والأفراد، فنجاح منظومة الأمن البيئي لا يتحقق من خلال الخطط الحكومية وحدها، وإنما يحتاج إلى مجتمع يدرك أن كل سلوك يومي، مهما بدا بسيطًا، يترك أثرًا في البيئة، سواء كان ذلك من خلال ترشيد استهلاك المياه والطاقة، أو التقليل من النفايات، أو المحافظة على المرافق العامة، أو المشاركة في المبادرات البيئية، أو نشر الوعي بين أفراد المجتمع، كما أن تعزيز ثقافة الاستدامة يساهم في إعداد أجيال أكثر وعيًا بحقوق البيئة وواجبات الإنسان تجاهها، ويشجع على تبني الابتكار وإيجاد حلول جديدة للتحديات البيئية، وهو ما يجعل الأمن البيئي مشروعًا وطنيًا مستمرًا يشارك في نجاحه الجميع، وتنعكس نتائجه على صحة الإنسان، واستقرار المجتمع، ونمو الاقتصاد، واستدامة الموارد الطبيعية، ليصبح الحفاظ على البيئة جزءًا من ثقافة المجتمع وسلوكًا يوميًا يساهم في بناء مستقبل أكثر ازدهارًا للأجيال القادمة.

في ظل ما يشهده العالم من تحديات بيئية متسارعة، يبرز الأمن البيئي بوصفه أحد المرتكزات الأساسية التي تقوم عليها التنمية المستدامة، إذ لم يعد الحفاظ على الموارد الطبيعية خيارًا يمكن تأجيله، بل أصبح ضرورة لضمان استمرارية الحياة وتحقيق التوازن بين متطلبات التنمية وحماية البيئة.

وقد أثبتت المملكة العربية السعودية من خلال مبادراتها الوطنية وتشريعاتها البيئية وبرامجها التنموية أن الاستثمار في البيئة هو استثمار في الإنسان ومستقبل الأجيال، وأن بناء منظومة بيئية متكاملة يسهم في تعزيز جودة الحياة، ودعم الاقتصاد، والمحافظة على الثروات الطبيعية التي تمثل ركيزة للتنمية المستدامة. وفي هذا الإطار تتواصل الجهود لترسيخ ثقافة المسؤولية البيئية، وتعزيز الشراكة بين الجهات الحكومية والقطاع الخاص والمؤسسات غير الربحية وأفراد المجتمع، انطلاقاً من قناعة راسخة بأن حماية البيئة مسؤولية مشتركة تتطلب تعاون الجميع، وأن كل ممارسة إيجابية، مهما بدت بسيطة، قادرة على إحداث أثر حقيقي في المحافظة على الموارد الطبيعية والحد من التلوث وترسيخ مفاهيم الاستدامة. كما برهنت المرأة السعودية على حضورها الفاعل في هذا المجال من خلال إسهاماتها في نشر الوعي البيئي والمشاركة في المبادرات المجتمعية ودعم السلوكيات التي تعزز المحافظة على البيئة، لتؤكد أن تمكين الإنسان، رجلاً كان أو امرأة، يمثل أحد أهم عناصر نجاح منظومة الأمن البيئي. ومع استمرار تنفيذ مستهدفات رؤية السعودية 2030، تتعزز مكانة الأمن البيئي بوصفه أحد المحاور الرئيسة لبناء مستقبل أكثر استدامة، يقوم على الاستخدام الرشيد للموارد، والاستفادة من التقنيات الحديثة، ورفع مستوى الوعي المجتمعي، وتعزيز الابتكار في إيجاد الحلول البيئية، بما يضمن بيئة أكثر صحة، ومدناً أكثر جودة، ومجتمعاً أكثر وعياً بمسؤوليته تجاه الطبيعة. وفي النهاية، يبقى الأمن البيئي استثماراً طويلاً الأمد في مستقبل الوطن، ورسالة تؤكد أن حماية البيئة ليست مسؤولية المؤسسات وحدها، بل هي ثقافة تبدأ من الفرد وتمتد إلى المجتمع بأكمله، وأن الحفاظ على الموارد الطبيعية اليوم هو الضمان الحقيقي لاستمرار التنمية وتحسين جودة الحياة وصناعة مستقبل أكثر ازدهاراً واستدامة للأجيال القادمة.

تاريخ الخبر	1448-01-25	تصنيف الخبر	تقارير ومؤشرات عامة
تكرار الرصد	1	الكاتب	



المملكة تولي الأمن البيئي اهتماماً مؤسسياً متنامياً

صون مقدرات الوطن الطبيعية



تقرير - راشد السكران

خلال السنوات الأخيرة، اكتسب الأمن البيئي في المملكة العربية السعودية أهمية متزايدة، انسجاماً مع مستهدفات رؤية السعودية 2030 التي جعلت البيئة المستدامة وجودة الحياة من أولويات التنمية الوطنية. وانطلقت المملكة في تنفيذ منظومة متكاملة لحماية الغطاء النباتي، والمحميات الطبيعية، والحياة الفطرية، ومراقبة الاحتطاب والصيد والرعي الجائر، والتصدي لمختلف الممارسات التي تهدد الموارد الطبيعية، مستندة إلى تشريعات حديثة وأجهزة أمنية متخصصة وتقنيات متقدمة تعتمد على الطائرات المسيّرة والذكاء الاصطناعي وأنظمة الرصد الإلكتروني، بما يعزز كفاءة الرقابة ويرفع مستوى الامتثال البيئي.

ويبرز في هذا الإطار الدور الحيوي الذي تؤديه القوات الخاصة للأمن البيئي، التي أصبحت تمثل الذراع الأمنية المختصة بحماية البيئة والموارد الطبيعية، من خلال تطبيق الأنظمة، وضبط المخالفات، والمحافظة على الغابات والمتنزهات الوطنية والمحميات، والإسهام في رفع الوعي المجتمعي بأهمية المحافظة على الثروات الطبيعية. ولم يعد عملها يقتصر على الضبط الميداني، بل امتد ليشمل الشراكة مع الجهات الحكومية والمراكز الوطنية والقطاع غير الربحي والمتطوعين، في نموذج يعكس التكامل المؤسسي الذي تتبناه المملكة في إدارة الملف البيئي. كما شهدت المملكة إطلاق مبادرات وطنية كبرى، في مقدمتها مبادرة السعودية الخضراء، والتوسع في برامج التشجير واستعادة الأراضي المتدهورة، وزيادة مساحة المحميات الطبيعية، بما ينسجم مع الالتزامات الدولية في مواجهة التغير المناخي، والمحافظة على التنوع الأحيائي، وخفض الانبعاثات الكربونية.

«منظومة وطنية»

وأصبحت حماية البيئة في المملكة تمثل أحد المحاور الرئيسية في مسيرة التنمية الشاملة، انطلاقاً من قناعة راسخة بأن الموارد الطبيعية تمثل ثروة وطنية لا تقل أهمية عن الموارد الاقتصادية الأخرى، وأن المحافظة عليها تعد استثماراً طويل الأمد في مستقبل الوطن والأجيال القادمة. ومن هذا المنطلق، جاء مفهوم الأمن البيئي ليؤسس منظومة متكاملة تجمع بين الجوانب الأمنية والتنظيمية والتشريعية والرقابية، بهدف حماية الغطاء النباتي، والمحميات الطبيعية، والحياة الفطرية، والموارد البحرية، ومكافحة جميع الممارسات التي تؤدي إلى استنزافها أو الإضرار بها.

وتعد المملكة من أوائل دول المنطقة التي أولت الأمن البيئي اهتماماً مؤسسياً متنامياً، حيث جرى تطوير الأنظمة البيئية وتحديث اللوائح التنفيذية، إلى جانب إنشاء جهات وطنية متخصصة تتولى إدارة الموارد الطبيعية والإشراف عليها وفق أفضل الممارسات العالمية. كما برزت القوات الخاصة للأمن البيئي بوصفها جهازاً أمنياً متخصصاً يطلع بمهمة تطبيق الأنظمة البيئية، وضبط المخالفات، وحماية المواقع الطبيعية من الاحتطاب والرعي والصيد غير النظامي، إضافة إلى مراقبة التعديلات على الغابات والمتنزهات والمحميات، بما يعزز هبة النظام ويحافظ على مقدرات الوطن الطبيعية.

ولا يقتصر دور الأمن البيئي على ضبط المخالفات فحسب، بل يمتد إلى ترسيخ مفهوم الوقاية قبل وقوع الضرر، عبر الانتشار الميداني في المواقع البيئية، وتنفيذ الحملات الرقابية، والتنسيق المستمر مع الجهات الحكومية ذات العلاقة، بما يحقق سرعة الاستجابة لأي تجاوزات قد تهدد البيئة أو التنوع الأحيائي.

كما أسهم استخدام التقنيات الحديثة، مثل الطائرات المسيّرة، وأنظمة المراقبة الذكية، وتحليل البيانات الجغرافية، في رفع كفاءة أعمال الرصد، وتقليل زمن الاستجابة، وزيادة دقة متابعة المخالفات في المواقع الوعرة والواسعة.

«جهود وحماية»

وشهدت المملكة العربية السعودية خلال السنوات الأخيرة تحولاً نوعياً في إدارة مواردها البيئية، حيث انتقلت من مرحلة المحافظة التقليدية على الموارد الطبيعية إلى تبني إستراتيجية وطنية شاملة تستهدف استعادة النظم البيئية، وتنمية الغطاء النباتي، وحماية التنوع الأحيائي، وتعزيز استدامة المحميات الطبيعية، في إطار رؤية السعودية 2030 التي وضعت البيئة في قلب مشروع التنمية الوطنية. وقد انعكس هذا التحول في إطلاق مبادرات وبرامج طموحة تهدف إلى إعادة التوازن البيئي، والحد من مظاهر التصحر، ورفع كفاءة إدارة الموارد الطبيعية، بما يواكب أفضل الممارسات العالمية في مجال المحافظة على البيئة.

ويأتي في مقدمة هذه الجهود مبادرة السعودية الخضراء، التي تمثل أحد أكبر المشاريع البيئية في المنطقة، إذ تستهدف رفع مستوى الغطاء النباتي، واستعادة الأراضي المتدهورة، وزيادة المساحات الخضراء، والإسهام في خفض الانبعاثات الكربونية، وتحسين جودة الهواء، وتعزيز قدرة النظم البيئية على مواجهة آثار التغير المناخي. كما تتكامل هذه المبادرة مع برامج التشجير الوطنية التي تستهدف زراعة ملايين الأشجار في مختلف مناطق المملكة، بما يسهم في الحد من زحف الرمال، وتحسين التربة، وحماية الموائل الطبيعية للكائنات الفطرية.

وفي موازاة ذلك، أولت المملكة اهتماماً كبيراً بتوسيع شبكة المحميات الطبيعية، باعتبارها إحدى أهم الوسائل لحماية التنوع الأحيائي والمحافظة على الأنواع النباتية والحيوانية المهددة. وقد شهدت السنوات الماضية زيادة ملحوظة في مساحة المحميات البرية والبحرية، مع تطوير خطط إدارتها وفق أسس علمية تضمن الحفاظ على مواردها الطبيعية، وإعادة توطين العديد من الكائنات الفطرية، بما يعزز التوازن البيئي ويدعم السياحة البيئية المستدامة.

ويرز دور القوات الخاصة للأمن البيئي في حماية هذه المكتسبات من خلال تكثيف الرقابة الميدانية داخل المحميات والمتنزهات الوطنية، ومنع التعديات على الغطاء النباتي، والتصدي لعمليات الاحتطاب والصيد والرعي غير النظامي، وضبط المخالفين وتطبيق الأنظمة بحقهم. وأسهم هذا الحضور الأمني في الحد من كثير من الممارسات التي كانت تتسبب في تدهور البيئة، كما عزز من فاعلية الجهات البيئية في تنفيذ برامجها التنموية داخل المناطق المحمية.

ولم تقتصر جهود المملكة على الحماية والرقابة، بل شملت أيضاً تطوير البنية المؤسسية للقطاع البيئي، من خلال إنشاء مراكز وطنية متخصصة لإدارة الغطاء النباتي، وتنمية الحياة الفطرية، والرقابة على الالتزام البيئي، والأرصدة، بما أوجد منظومة متكاملة تعتمد على التخطيط العلمي، وقواعد البيانات، والبحوث الميدانية، واستخدام التقنيات الحديثة في مراقبة الموارد الطبيعية وتحليل التغيرات البيئية بصورة مستمرة.

«مستهدفات 2030»

ويشكل الأمن البيئي أحد الركائز الرئيسة في تحقيق مستهدفات رؤية السعودية 2030، التي أولت البيئة والتنمية المستدامة اهتماماً كبيراً بوصفهما أساساً لتحسين جودة الحياة وتعزيز تنافسية المملكة عالمياً.

وانطلقت الرؤية من مبدأ تحقيق التوازن بين التنمية الاقتصادية والمحافظة على الموارد الطبيعية، بما يضمن استدامتها للأجيال القادمة، ويعزز قدرة المملكة على مواجهة التحديات البيئية والمناخية.

وفي هذا الإطار، تؤدي القوات الخاصة للأمن البيئي دوراً محورياً في حماية الغطاء النباتي، والمحميات الطبيعية، والحياة الفطرية، ومكافحة الاحتطاب والرعي والصيد غير النظامي، بما يسهم في الحفاظ على الثروات الطبيعية التي تمثل ركيزة أساسية للتنمية المستدامة.

كما أن تطبيق الأنظمة البيئية يحد من الممارسات السلبية التي تؤثر في التوازن البيئي، ويعزز الالتزام المجتمعي بالمحافظة على الموارد الوطنية.

وتتكامل جهود الأمن البيئي مع المبادرات الوطنية الكبرى، وفي مقدمتها مبادرة السعودية الخضراء، وبرامج التشجير، واستعادة الأراضي المتدهورة، والتوسع في المحميات الطبيعية، بما يدعم مستهدفات خفض الانبعاثات، وزيادة المساحات الخضراء، والمحافظة على التنوع الأحيائي. كما يسهم الأمن البيئي في توفير بيانات طبيعية جاذبة للاستثمار والسياحة البيئية، الأمر الذي ينعكس إيجاباً على تنويع الاقتصاد الوطني وخلق فرص عمل جديدة في القطاعات البيئية والسياحية.

ولم يعد دور الأمن البيئي مقتصرًا على الرقابة الميدانية، بل أصبح شريكًا في تحقيق مستهدفات التنمية من خلال استخدام التقنيات الحديثة، وتعزيز التعاون مع الجهات الحكومية، ونشر الثقافة البيئية بين أفراد المجتمع، بما يرسخ مفهوم المسؤولية المشتركة في حماية البيئة.

وتؤكد التجربة السعودية أن الاستثمار في الأمن البيئي هو استثمار في مستقبل الوطن، إذ يسهم في حماية الموارد الطبيعية، وتحسين جودة الحياة، ودعم الاستدامة الاقتصادية، وتعزيز مكانة المملكة بوصفها نموذجًا عالميًا في المواءمة بين التنمية الشاملة والمحافظة على البيئة، وهو ما يجسد الطموحات التي رسمتها رؤية السعودية 2030 لبناء مستقبل أكثر ازدهارًا وتطورًا.

«مكافحة التغيرات»

وتمثل مكافحة التغيرات البيئية أحد أبرز الأدوار التي تضطلع بها القوات الخاصة للأمن البيئي، انطلاقًا من مسؤوليتها في حماية الموارد الطبيعية وضمان استدامتها وفق الأنظمة والتشريعات المعمول بها في المملكة.

وقد أسهمت الجهود الميدانية المستمرة في الحد من العديد من الممارسات التي كانت تشكل تهديدًا مباشرًا للغطاء النباتي والحياة الفطرية، مثل الاحتطاب الجائر، والرعي غير النظامي، والصيد المخالف، وتجريف التربة، وإلقاء المخلفات في المواقع الطبيعية، إضافة إلى التغيرات على المحميات والمتنزهات الوطنية.

وتعتمد منظومة الأمن البيئي على مزيج من الرقابة الميدانية والتقنيات الحديثة، حيث يتم توظيف الطائرات المسيّرة، وأنظمة المراقبة الذكية، وتحليل البيانات الجغرافية، بما يعزز سرعة رصد المخالفات ودقة التعامل معها، خاصة في المواقع الواسعة والوعرة. كما أسهم التكامل بين القوات الخاصة للأمن البيئي والجهات البيئية المختصة في رفع كفاءة تطبيق الأنظمة، وضبط المخالفين، وتعزيز الالتزام بالاشتراطات البيئية، بما يرسخ مبدأ سيادة النظام ويحافظ على الثروات الطبيعية.

ولم تقتصر جهود الأمن البيئي على الجانب الرقابي، بل امتدت إلى تعزيز الوعي المجتمعي بأهمية المحافظة على البيئة، من خلال الحملات التوعوية، والمشاركة في الفعاليات الوطنية، وتشجيع أفراد المجتمع على الإبلاغ عن المخالفات البيئية والمشاركة في المبادرات التطوعية، بما يعكس مفهوم الشراكة المجتمعية في حماية الموارد الطبيعية.

ويعد هذا البعد الوقائي عنصرًا أساسيًا في الحد من المخالفات وترسيخ ثقافة المسؤولية البيئية لدى مختلف فئات المجتمع.

وتؤكد التجربة السعودية أن حماية البيئة لا تتحقق بالعقوبات وحدها، بل بمنظومة متكاملة تجمع بين التشريعات الفاعلة، والرقابة المستمرة، والتوعية، والتقنيات الحديثة، والتعاون بين الجهات الحكومية والمجتمع.

ومن خلال هذا النهج، يواصل الأمن البيئي أداء دوره في صون مقدرات الوطن الطبيعية، وتعزيز استدامة موارده، ودعم مستهدفات رؤية السعودية 2030، بما يسهم في بناء بيئة آمنة ومتوازنة، ويعزز جودة الحياة، ويحافظ على الإرث الطبيعي للمملكة باعتباره ثروة وطنية

«استثمار مستقبلي»

وأثبتت التجربة السعودية أن الأمن البيئي لم يعد يقتصر على حماية الموارد الطبيعية من التغيرات، بل أصبح أحد المحركات الرئيسة لتعزيز جودة الحياة وتحقيق التنمية المستدامة.

فكلما ارتفعت كفاءة حماية الغطاء النباتي، والمحميات الطبيعية، والحياة الفطرية، وانخفضت معدلات التلوث والتجاوزات البيئية، انعكس ذلك بصورة مباشرة على صحة الإنسان، وجاذبية المدن، واستدامة الموارد، وتعزيز الاقتصاد الوطني. ومن هذا المنطلق، بات الأمن البيئي يمثل استثمارًا طويل الأمد في مستقبل الأجيال، وليس مجرد إجراء رقابي أو تنفيذي.

وتنسجم هذه الرؤية مع مستهدفات رؤية السعودية 2030 التي جعلت جودة الحياة أحد برامجها الرئيسة، حيث يرتبط نجاح التنمية بوجود بيئة صحية وآمنة تدعم رفاه الإنسان، وتحافظ على الثروات الطبيعية، وتوفر مقومات التنمية الاقتصادية والسياحية. وقد أسهمت الجهود التي تبذلها المملكة في حماية البيئة، والتوسع في المحميات الطبيعية، واستعادة الغطاء النباتي، وتنفيذ المبادرات الوطنية الكبرى، في بناء نموذج تنموي يوازن بين النمو الاقتصادي والمحافظة على البيئة، ويؤكد أن التنمية الحقيقية لا يمكن أن تتحقق على حساب الموارد الطبيعية.

كما يمثل الأمن البيئي عنصرًا مهمًا في دعم الاقتصاد الأخضر، إذ يساهم في حماية المقومات الطبيعية التي تعتمد عليها قطاعات واعدة، مثل السياحة البيئية، والاستثمار في المراكز الوطنية، وتنمية الحياة الفطرية، إضافة إلى تعزيز جاذبية المملكة للمشروعات التي تراعي معايير الاستدامة.

ويؤدي ذلك إلى خلق فرص اقتصادية جديدة، ورفع كفاءة استخدام الموارد، وتقليل الآثار البيئية، بما ينسجم مع التوجهات العالمية نحو التنمية منخفضة الانبعاثات.

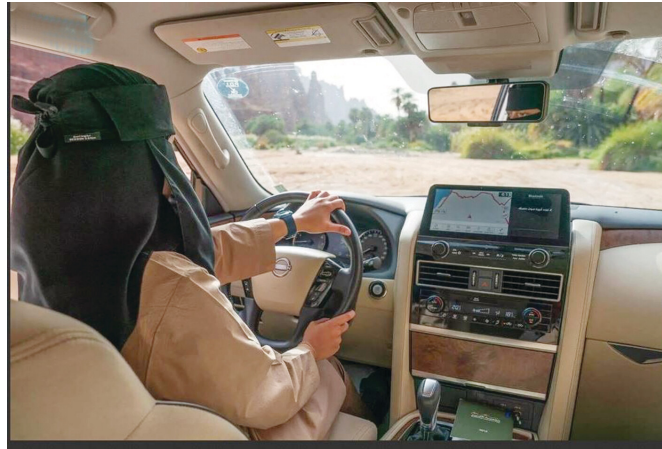
وفي المقابل، تبقى الشراكة المجتمعية عاملًا حاسمًا في نجاح منظومة الأمن البيئي، إذ إن المحافظة على البيئة مسؤولية مشتركة تبدأ من وعي الفرد، وتتم بالالتزام المؤسسات، وتنتهي بتكامل جهود الجهات الحكومية والقطاع الخاص والقطاع غير الربحي.

تاريخ الخبر	1448-01-25	تصنيف الخبر	تقارير ومؤشرات عامة
تكرار الرصد	1	الكاتب	



الأمن البيئي.. خط الدفاع الأول في حماية الثروات الطبيعية

مدن أكثر جودة ومجتمع أكثر صحة



الرياض - نورة الحربي

في الوقت الذي يشهد فيه العالم تحديات بيئية متسارعة، تتراوح بين التغير المناخي، وتدهور الموارد الطبيعية، والتلوث، والاعتداءات المتزايدة على النظم البيئية، لم يعد الحفاظ على البيئة خياراً تنموياً أو مسؤولية تقع على عاتق الجهات المختصة فحسب، بل أصبح ركيزة أساسية لاستقرار الدول، واستدامة اقتصاداتها، وجودة حياة مجتمعاتها. فالبيئة لم تعد مجرد إطار طبيعي يحيط بالإنسان، وإنما أصبحت عنصراً حاسماً في معادلة التنمية، ومرتكزاً رئيسياً لصحة الإنسان، والأمن الغذائي، والاقتصاد، والسياحة، والاستثمار، وصولاً إلى رفاهية الأجيال الحالية والمستقبلية. ومن هذا المنطلق، برز مفهوم الأمن البيئي بوصفه أحد المفاهيم الحديثة التي تجاوزت فكرة حماية الأشجار أو الحد من التلوث، ليصبح منظومة متكاملة تُعنى بحماية الموارد الطبيعية، وصون التنوع الحيوي، وضمان الاستخدام المستدام للثروات البيئية، والتصدي للممارسات التي تهدد التوازن الطبيعي. فكل اعتداء على الغطاء النباتي، أو تلويث للمياه، أو صيد جائر، أو احتطاب غير نظامي، أو رمي مخالف، لا يقتصر أثره على موقع جغرافي محدد، بل يمتد ليؤثر في الأمن الاقتصادي، والصحة العامة، والاستقرار البيئي، وجودة الحياة بصورة مباشرة وغير مباشرة. وفي المملكة العربية السعودية، حظي الأمن البيئي باهتمام متزايد خلال السنوات الأخيرة، انطلاقاً من إدراك القيادة الرشيدة بأن حماية البيئة تمثل استثماراً طويل الأمد في مستقبل الوطن، وأن الحفاظ على الموارد الطبيعية لا يقل أهمية عن تنميتها واستثمارها. وانعكس هذا التوجه في إطلاق العديد من المبادرات الوطنية والمشروعات البيئية الكبرى، إلى جانب تطوير الأنظمة والتشريعات، وتعزيز الرقابة الميدانية، ورفع مستوى الامتثال البيئي، بما يضمن حماية الثروات الطبيعية من الاستغلال الجائر أو الممارسات المخالفة. وتأتي هذه الجهود متسقة مع مستهدفات رؤية المملكة 2030، التي جعلت الاستدامة البيئية

إحدى ركائز التنمية الوطنية، عبر تحسين المشهد الحضري، وزيادة الرقعة الخضراء، والمحافظة على الحياة الفطرية، وتنمية الغطاء النباتي، وتعزيز الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية، بما يسهم في بناء مدن أكثر جودة، ومجتمعات أكثر صحة، وبيئة أكثر توازنًا واستدامة. فكل إنجاز يتحقق في المجال البيئي ينعكس بصورة مباشرة على حياة الإنسان، سواء من خلال تحسين جودة الهواء، أو حماية مصادر المياه، أو المحافظة على التنوع الحيوي، أو توفير بيئة جاذبة للاستثمار والسياحة والعيش.

ولا يمكن تحقيق هذه المستهدفات دون وجود منظومة أمنية متخصصة تمتلك القدرة على حماية البيئة وتطبيق الأنظمة والحد من التجاوزات التي تستنزف الموارد الطبيعية. ومن هنا، يبرز دور الأمن البيئي باعتباره خط الدفاع الأول عن ثروات الوطن الطبيعية، ليس من خلال ضبط المخالفات فحسب، بل عبر ترسيخ ثقافة المسؤولية البيئية، وتعزيز الوعي المجتمعي، وتحقيق الشراكة بين الجهات الحكومية والأفراد، بما يرسخ مفهوم أن حماية البيئة مسؤولية وطنية مشتركة. وأن المحافظة على الموارد الطبيعية اليوم هي الضمان الحقيقي لاستدامتها غدًا. ومع تنامي التحديات البيئية عالميًا، وتزايد الحاجة إلى تحقيق التوازن بين التنمية الاقتصادية والحفاظ على الموارد الطبيعية، تتعاظم أهمية الأمن البيئي باعتباره أحد أهم أدوات التنمية المستدامة، وعاملًا رئيسيًا في حماية مقدرات الوطن، وصون إرثه الطبيعي، وتعزيز جودة الحياة. فكل شجرة تُحصى، وكل مورد يُصان، وكل مخالفة تُمنع، تمثل خطوةً نحو مستقبل أكثر استدامة، تؤكد أن التنمية الحقيقية لا تُقاس فقط بحجم المشروعات، بل بقدرة المجتمعات على الحفاظ على بيئتها، وضمان استمرارية مواردها، وتوفير حياة صحية وأمنة للأجيال القادمة.

المرأة شريك فاعل في بناء الوعي البيئي

ولا تقتصر حماية البيئة على الأنظمة والرقابة الميدانية، بل تبدأ من بناء وعي مجتمعي يجعل المحافظة على الموارد الطبيعية سلوكًا يوميًا وثقافةً راسخة، وهنا تتجلى مساهمة المرأة بوصفها أحد أهم العناصر المؤثرة في تشكيل هذا الوعي وترسيخ الممارسات البيئية المستدامة داخل المجتمع. فالمرأة لا تؤدي دورها من خلال المبادرات التطوعية أو الحملات التوعوية فحسب، بل تمارس تأثيرًا مباشرًا في صناعة السلوك البيئي منذ المراحل الأولى لتكوين الأسرة، إذ تُعد المحرك الأول لغرس قيم المحافظة على الماء، وترشيد استهلاك الطاقة، والحد من الهدر، وتشجيع إعادة الاستخدام والتدوير، واحترام المرافق العامة، وتعزيز العلاقة الإيجابية مع البيئة لدى الأطفال، وهي ممارسات بسيطة في ظاهرها، لكنها تُحدث أثرًا تراكميًا كبيرًا على المدى البعيد في بناء مجتمع أكثر وعيًا واستدامة. ومع التحول الرقمي واتساع نطاق وسائل التواصل الاجتماعي، أصبحت المرأة السعودية شريكًا مؤثرًا في نشر الثقافة البيئية، عبر إنتاج محتوى توعوي مبسط يصل إلى مختلف فئات المجتمع، ويسهم في تصحيح المفاهيم الخاطئة حول القضايا البيئية، وتحويل المعلومات العلمية إلى رسائل عملية قابلة للتطبيق في الحياة اليومية. كما برزت العديد من المختصات والباحثات والناشطات في مجالات البيئة والاستدامة، مقدّمت نماذج ملهمة في نشر المعرفة، وتشجيع المشاركة المجتمعية، وتحفيز السلوك المسؤول تجاه الموارد الطبيعية، بما يعزز مفهوم أن حماية البيئة ليست مسؤولية الجهات الحكومية وحدها، بل مسؤولية جماعية تبدأ من الفرد وتمتد إلى الأسرة والمؤسسات والمجتمع بأكمله.

ولعل من الجوانب التي لا تحظى بالقدر الكافي من الاهتمام أن الدراسات السلوكية تشير إلى أن نجاح السياسات البيئية لا يعتمد على قوة الأنظمة وحدها، بل على قدرة المجتمع على تبنيها وتحويلها إلى ممارسات يومية، وهو ما يجعل المرأة عنصرًا محوريًا في تحقيق هذا التحول، فهي الأكثر تأثيرًا في أنماط الاستهلاك داخل الأسرة، وفي قرارات الشراء، وإدارة الموارد المنزلية، وتقليل الفاقد الغذائي، والحد من استخدام المنتجات الضارة بالبيئة، وهي جميعها ممارسات تنعكس بصورة مباشرة على تقليل البصمة البيئية، والحفاظ على

الموارد الطبيعية، وخفض كميات النفايات والانبعاثات. ومن هنا، فإن تمكين المرأة في المجال البيئي لا يقتصر على إشراكها في المبادرات، بل يمتد إلى اعتبارها شريكاً استراتيجياً في صناعة السلوك المجتمعي، وتحقيق مستهدفات التنمية المستدامة، وتعزيز جودة الحياة، وترسيخ ثقافة تؤمن بأن حماية البيئة تبدأ من تفاصيل الحياة اليومية، وأن كل سلوكٍ مسؤول يمثل خطوة حقيقية نحو مستقبل أكثر توازناً واستدامة. ويمتد أثر المرأة في التوعية البيئية إلى ما هو أبعد من نطاق الأسرة، ليشمل المؤسسات التعليمية، والقطاع غير الربحي، والمبادرات المجتمعية، والقطاع الخاص، حيث أصبحت المرأة السعودية عنصرًا فاعلاً في تصميم البرامج التثقيفية، وتنظيم الحملات التطوعية، وإدارة المبادرات الهادفة إلى حماية البيئة والمحافظة على الموارد الطبيعية. كما أسهم حضورها المتزايد في مجالات البحث العلمي، والعلوم البيئية، والاستدامة، والإعلام، والاتصال المؤسسي، في نقل القضايا البيئية من إطارها التخصصي إلى قضية مجتمعية تلامس حياة الأفراد اليومية، وتربط بين السلوك الفردي والنتائج التي تنعكس على الصحة العامة والاقتصاد وجودة الحياة. وهذا التحول في الخطاب البيئي أسهم في رفع مستوى الوعي بأهمية المحافظة على الغطاء النباتي، والحد من التلوث، وحماية الحياة الفطرية، وترشيد استهلاك الموارد، باعتبارها مسؤوليات مشتركة وليست واجبات مؤسساتية فقط. كما أن الدور التوعوي للمرأة اكتسب بعداً أكثر تأثيراً مع تنامي مفهوم "المواطنة البيئية"، الذي يقوم على إحساس الفرد بمسؤوليته تجاه البيئة باعتبارها جزءاً من أمن الوطن ومستقبل أجياله. فالمرأة بما تمتلكه من قدرة على التأثير في السلوك والقيم، تسهم في تحويل هذا المفهوم من شعارات نظرية إلى ممارسات عملية، سواء من خلال تشجيع الأبناء على احترام الأنظمة البيئية، أو المشاركة في حملات التشجير، أو الحفاظ على الممتلكات والمواقع الطبيعية، أو الحد من رمي المخلفات، أو تبني أنماط استهلاك أكثر استدامة. وتكتسب هذه الجهود أهمية مضاعفة لأنها تخلق جيلاً ينظر إلى الموارد الطبيعية بوصفها ثروة وطنية يجب صونها، لا موارد قابلة للاستنزاف.

ومن زاوية أخرى، أصبحت المرأة شريكاً مهماً في دعم أهداف الأمن البيئي عبر مساهمتها في الاقتصاد الأخضر، من خلال إطلاق مشاريع صغيرة ومتوسطة تعتمد على إعادة التدوير، وتصنيع المنتجات الصديقة للبيئة، والاستفادة من المخلفات بطرق مبتكرة، إلى جانب تبني ممارسات إنتاج واستهلاك أكثر كفاءة. ولم تعد هذه المبادرات مجرد أنشطة تطوعية أو هوايات فردية، بل تحولت إلى نماذج اقتصادية تسهم في تقليل الهدر، وتعزيز الاقتصاد الدائري، وخلق فرص عمل جديدة، بما ينسجم مع توجهات المملكة نحو التنمية المستدامة وتنويع الاقتصاد. وفي ظل ما تشهده المملكة من توسع في المبادرات البيئية الوطنية، تزداد الحاجة إلى تعزيز حضور المرأة في البرامج التوعوية وصناعة المحتوى البيئي، وإشراكها بصورة أكبر في رسم السياسات والمبادرات ذات البعد المجتمعي، انطلاقاً من أن بناء الإنسان هو الخطوة الأولى لبناء بيئة مستدامة. فكل رسالة توعوية تنجح في تغيير سلوك، وكل طفل ينشأ على احترام البيئة، وكل أسرة تتبنى ثقافة ترشيد الموارد، تمثل استثماراً طويل الأمد في أمن الوطن البيئي، وتؤكد أن المحافظة على الموارد الطبيعية لا تتحقق بالقوانين وحدها، بل بثقافة مجتمعية واعية تقودها نماذج مؤثرة، كانت المرأة السعودية ولا تزال في مقدمتها.

حماية البيئة مسؤولية وطنية مشتركة

لم يعد حضور المرأة السعودية في القطاع البيئي يقتصر على المشاركة في الحملات التوعوية أو الأعمال التطوعية، بل تطور ليشمل قيادة مبادرات ومشاريع نوعية في مجالات الاستدامة، والمحافظة على التنوع الحيوي، والبحث العلمي، وإدارة الموارد الطبيعية، بما يعكس حجم التحول الذي تشهده المملكة في تمكين الكفاءات الوطنية. وقد برزت نماذج نسائية سعودية في المؤسسات الحكومية، والمراكز البحثية، والجامعات، والقطاع غير الربحي، تقود فرق عمل تُعنى بالاستدامة البيئية، وتشارك في تطوير حلول مبتكرة للتحديات المرتبطة بالمياه، والطاقة، وإعادة التدوير، والاقتصاد الدائري، والتشجير، وحماية الحياة الفطرية، إلى جانب مساهمتها في إعداد الدراسات العلمية التي تدعم صناعة القرار البيئي، وتوفر بيانات تساعد على إدارة الموارد الطبيعية بكفاءة أعلى. وفي المجال

البحثي، تشارك باحثات سعوديات في تطوير تقنيات لمعالجة المياه، ودراسة النظم البيئية الصحراوية والبحرية، والحفاظ على الشعاب المرجانية وأشجار المانجروف، إضافة إلى أبحاث تتناول الحد من الانبعاثات، وتعزيز كفاءة استخدام الموارد، بما يدعم مستهدفات الاستدامة الوطنية. كما برزت المرأة السعودية في عدد من الجهات المعنية بالبيئة والاستدامة، حيث تسهم في إدارة برامج الامتثال البيئي، ورصد المؤشرات البيئية، والتخطيط للمبادرات الهادفة إلى حماية الغطاء النباتي ومكافحة التصحر، بالتكامل مع مستهدفات مبادرة السعودية الخضراء، التي تضم العديد من المبادرات في مجالات التشجير، وحماية التنوع الحيوي، وإدارة النفايات، والطاقة النظيفة، والتوعية البيئية. ومن النماذج الالفة أيضًا اتساع مشاركة المرأة في المهن الميدانية المرتبطة بحماية البيئة، وهو ما يعكس تحولاً نوعياً في طبيعة الأدوار التي تتولاها السعوديات في هذا القطاع. في خطوة تؤكد أن تمكين المرأة بات يشمل حق المجالات التي كانت حكراً على الرجال. كما أن مشاركة النساء في المنتديات البيئية الوطنية والدولية، وفي صياغة المبادرات والاستراتيجيات المتعلقة بالاستدامة، أصبحت عنصراً مهماً في دعم مستهدفات رؤية المملكة 2030، التي تنظر إلى الاستثمار في الكفاءات الوطنية، رجالاً ونساءً، باعتباره أساساً لبناء مستقبل أكثر استدامة وجودة للحياة.

وفي ظل ما يشهده العالم من تحديات بيئية متسارعة، تزايد أهمية بناء منظومة متكاملة تجعل حماية البيئة جزءاً أصيلاً من مسيرة التنمية، لا هدفاً منفصلاً عنها. وقد أثبتت المملكة العربية السعودية، من خلال ما تبنته من تشريعات، ومبادرات وطنية، ومشروعات نوعية، أن الأمن البيئي لم يعد يقتصر على ضبط المخالفات أو حماية المواقع الطبيعية، بل أصبح نهجاً استراتيجياً يوازن بين التنمية الاقتصادية والحفاظ على الموارد، ويضع الإنسان والبيئة في معادلة واحدة تسعى إلى تحقيق الاستدامة وجودة الحياة في آن واحد.

ومع هذا التحول، تبرز المسؤولية المجتمعية بوصفها العامل الحاسم في استدامة هذه الجهود، فنجاح الأنظمة والبرامج البيئية لا يقاس بعدد المبادرات التي تُطلق أو المخالفات التي تُضبط، وإنما بمدى تحول الوعي البيئي إلى ثقافة راسخة تنعكس في تفاصيل الحياة اليومية للأفراد، وفي طريقة تعاملهم مع الماء، والطاقة، والغطاء النباتي، والحياة الفطرية، والمرافق العامة، والموارد الطبيعية كافة. فالبيئة ليست مورداً قابلاً للتعويض، بل إراثاً وطنياً تتوارثه الأجيال، وكل ممارسة مسؤولة اليوم تمثل استثماراً حقيقياً في مستقبل أكثر أمناً واستقراراً. كما أن تمكين مختلف فئات المجتمع، وفي مقدمتها المرأة والشباب، يعزز من قدرة المملكة على تحقيق مستهدفاتها البيئية، عبر توسيع دائرة المشاركة، وتشجيع الابتكار، وإيجاد حلول مستدامة تنطلق من احتياجات المجتمع وتواكب أفضل الممارسات العالمية. فالمحافظة على البيئة لم تعد مسؤولية جهة بعينها، بل أصبحت مشروعاً وطنياً يشارك في إنجازه المواطن والمقيم، والقطاعان الحكومي والخاص، والمؤسسات التعليمية، والإعلام، ومنظمات المجتمع، انطلاقاً من إيمان مشترك بأن استدامة الموارد هي أساس استدامة التنمية. وفي النهاية، فإن الأمن البيئي يمثل استثماراً في مستقبل الوطن قبل أن يكون استثماراً في الطبيعة، فهو يحمي الثروات التي تقوم عليها الحياة، ويصون التنوع الحيوي، ويعزز الصحة العامة، ويدعم الاقتصاد، ويرفع جودة الحياة. ويضمن أن تبقى الموارد الطبيعية قادرة على تلبية احتياجات الأجيال القادمة. وكل خطوة تُتخذ اليوم للحفاظ على البيئة، مهما بدت بسيطة، تُسهم في رسم ملامح غدٍ أكثر توازناً، تؤكد فيه المملكة أن التنمية الحقيقية لا تكتمل إلا ببيئة سليمة، وأن ازدهار الإنسان يبدأ من أمن بيئته، لأن حماية الطبيعة في جوهرها هي حماية للحياة نفسها.

ولعل أبرز ما يميز التجربة السعودية في هذا المجال أنها لا تنظر إلى الأمن البيئي بوصفه استجابة مؤقتة لتحديات راهنة، بل باعتباره خياراً استراتيجياً طويل المدى يرتبط بمستقبل التنمية الوطنية، وبقدرة المملكة على المحافظة على ثرواتها الطبيعية في ظل المتغيرات البيئية العالمية. فكل شجرة تُزرع، وكل محمية تُصان، وكل مورد يُدار بكفاءة، وكل سلوك مسؤول يُغرس في أفراد المجتمع، يمثل لبنة

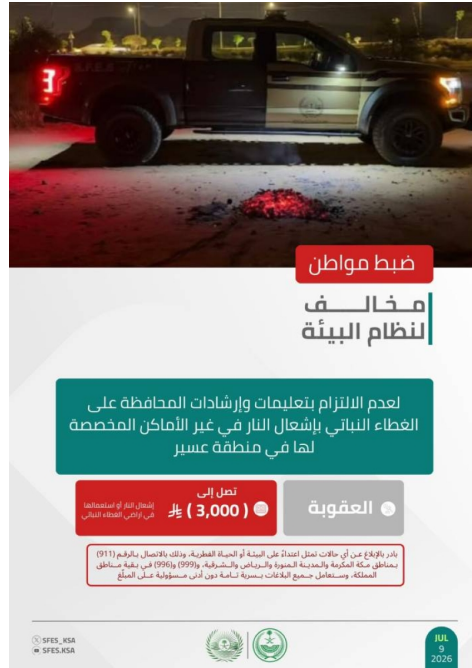
جديدة في بناء وطن أكثر استدامة وقدرة على مواجهة التحديات المستقبلية. ومن هنا، فإن المرحلة المقبلة تتطلب استمرار الاستثمار في الوعي قبل الإمكانيات، وفي الإنسان قبل المشروعات، لأن المحافظة على البيئة تبدأ من قناعة الفرد قبل تطبيق النظام. فالمجتمعات التي تنجح في ترسيخ ثقافة احترام البيئة هي الأكثر قدرة على حماية مواردها، وتقليل آثار التغيرات المناخية، وتحقيق التنمية المستدامة دون الإضرار بحقوق الأجيال القادمة. كما أن تعزيز الشراكات بين الجهات الحكومية والقطاع الخاص والمؤسسات التعليمية والبحثية والإعلامية سيشكل ركيزة أساسية لتطوير حلول مبتكرة، وتوسيع دائرة المشاركة المجتمعية، وتحويل الاستدامة إلى ممارسة يومية وليست مجرد هدف استراتيجي. وفي ظل رؤية المملكة 2030، يواصل الأمن البيئي ترسيخ مكانته كأحد الممكّنات الرئيسة لتحقيق جودة الحياة، ليس فقط من خلال حماية الطبيعة، وإنما عبر بناء مدن أكثر استدامة، ورفع كفاءة استخدام الموارد، وتعزيز التوازن بين التنمية والمحافظة على البيئة. وبين الطموحات الوطنية والجهود الميدانية، يتشكل نموذج سعودي يؤكد أن مستقبل الأوطان لا يُبفّ بالإعمار وحده، بل بصون مقدراتها الطبيعية، وأن الإرث الحقيقي الذي يستحق أن نورثه للأجيال القادمة ليس فقط ما نشيده من مشروعات، وإنما أيضًا ما نحافظ عليه من أرض ومياه وهواء وتنوع حيوي، ليبقى الوطن أكثر ازدهارًا، وأكثر قدرة على العطاء، وأكثر جودة للحياة.

تاريخ الخبر	1448-01-25	تصنيف الخبر	تقارير ومؤشرات عامة
تكرار الرصد	5	الكاتب	



"الأمن البيئي" يضبط مواطنًا مخالفًا لإشعاله النار في الأماكن غير المخصصة لها في

منطقة عسير



أبها - واس

ضبطت القوات الخاصة للأمن البيئي مواطنًا مخالفًا لنظام البيئة، لعدم الالتزام بتعليمات وإرشادات المحافظة على الغطاء النباتي بإشعال النار في الأماكن غير المخصصة لها في منطقة عسير، وتم تطبيق الإجراءات النظامية بحقه.

وأكدت القوات أن عقوبة إشعال النار في غير الأماكن المخصصة لها في الغابات والمتنزهات الوطنية غرامة تصل إلى (3,000) ريال، حاثّة على الإبلاغ عن أي حالات تمثل اعتداءً على البيئة أو الحياة الفطرية على الرقم (911) بمناطق مكة المكرمة، والمدينة المنورة، والرياض، والشرقية، و(999)، و(996) في بقية مناطق المملكة، وستعامل جميع البلاغات بسرية تامة دون أدنى مسؤولية على المبلّغ.

تاريخ الخبر	1448-01-25	تصنيف الخبر	تقارير ومؤشرات عامة
تكرار الرصد	4	الكاتب	



"الأمن البيئي" يضبط مواطنًا مخالفًا لارتكابه مخالفة رعي في محمية الملك عبدالعزيز

الملكية



الرياض - واس

ضبطت القوات الخاصة للأمن البيئي مواطنًا مخالفًا لنظام البيئة، لارتكابه مخالفة رعي (28) متتًا من الإبل في مواقع محظور الرعي فيها في محمية الملك عبدالعزيز الملكية، وُطبقت الإجراءات النظامية بحقه.

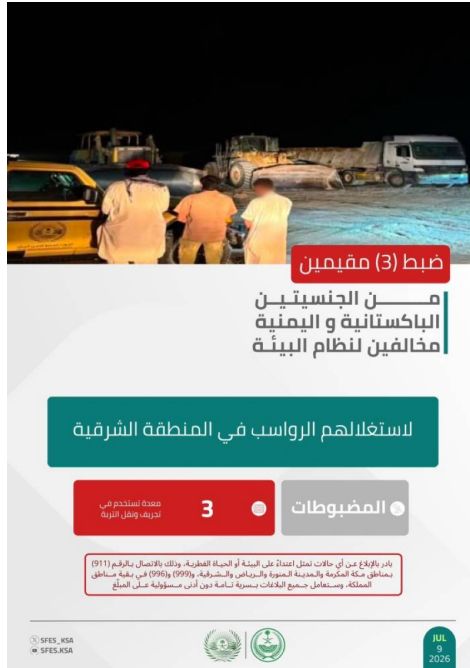
وأكدت القوات أن عقوبة رعي الإبل غرامة (500) ريال لكل متن، حاشة على الإبلاغ عن أي حالات تمثل اعتداءً على البيئة أو الحياة الفطرية على الرقم (911) بمناطق مكة المكرمة والمدينة المنورة والرياض والشرقية، و(999) و(996) في بقية مناطق المملكة، وستعامل جميع البلاغات بسرية تامة دون أدنى مسؤولية على المبلّغ.

تاريخ الخبر	1448-01-25	تصنيف الخبر	تقارير ومؤشرات عامة
تكرار الرصد	6	الكاتب	



"الأمن البيئي" يضبط (3) مقيمين مخالفين لنظام البيئة لاستغلالهم الرواسب في

المنطقة الشرقية



الدمام - واس

ضبطت القوات الخاصة للأمن البيئي (3) مقيمين مخالفين لنظام البيئة من الجنسيتين الباكستانية واليمنية، لاستغلالهم الرواسب في المنطقة الشرقية، وطُبقت الإجراءات النظامية بحقهم.

وأوضحت القوات أنه تم ضبط (3) معدات تستخدم في تجريف ونقل التربة، حاثّة على الإبلاغ عن أي حالات تمثل اعتداءً على البيئة أو الحياة الفطرية على الأرقام (911) بمناطق مكة المكرمة، والمدينة المنورة، والرياض، والشرقية، و(999)، و(996) في بقية مناطق المملكة، وستعامل جميع البلاغات بسرية تامة دون أدنى مسؤولية على المبلّغ.

تاريخ الخبر	1448-01-25	تصنيف الخبر	تقارير ومؤشرات عامة
تكرار الرصد	1	الكاتب	



الإبل ثروة وطنية

الإبل.. موروث ثقافي وثروة وطنية
2+ مليون رأس من الإبل بالمملكة

58+ %
من الإبل تتواجد في منطقة الرياض والمنطقة الشرقية ومكة المكرمة

اليوم العالمي للإبل - 22 يونيو

خلال عام 2026م تم تدشين جواز سفر الإبل لرفع الكفاءة الإنتاجية للقطاع

أشهر ألوان الإبل:
المجاهيم
المغاطر
الشقح

الشعل
الصفير
الحمر

وزارة البيئة والمياه والزراعة
Ministry of Environment, Water & Agriculture

mewa.gov.sa @mewa_ksa 939

أخبار وتقارير عالمية (البيئة و المياه والزراعة)	تصنيف الخبر	1448-01-25	تاريخ الخبر
	الكاتب	2	تكرار الرصد



باحثون صينيون يطورون تكنولوجيا لإنتاج الفحم الحيوي من النفايات الزراعية

بكين - واس

طور باحثون في معهد البيئة التابع لمركز خفي الوطني للعلوم بالعين، تكنولوجيا تتيح إنتاجاً فعالاً للفحم الحيوي عالي القيمة من النفايات الزراعية، وذلك عبر عملية تحفيز جافة تتم في خطوة واحدة.

وتمثل هذه التكنولوجيا، التي تأتي بعد أكثر من عقد من الأبحاث، خطوة نوعية نحو تحويل النفايات الزراعية إلى مورد قيم، يدعم الاستدامة البيئية والارتقاء الصناعي في آن واحد.

وأوضح قائد المشروع ونائب مدير المعهد شينغ شيان جيون، أن التكنولوجيا المطورة حديثاً تعالج عقبات رئيسية، بعدما عانت منها عمليات إنتاج الفحم الحيوي التقليدية، مثل انخفاض معدل الإنتاج ودراسة الجودة والاستهلاك العالي للطاقة والتلوث البيئي.

ولفت النظر إلى أن وحدة واحدة للتفحيم تحت ضغط عال يمكنها إنتاج أكثر من 50 ألف طن من الفحم الحيوي سنوياً، مؤكداً أن مشروعاً لإنتاج وقود طيران صديق للبيئة من الفحم الحيوي يشهد حالياً تقدماً سريعاً في مدينة بوتشو بمقاطعة أنهوي، وأنه تم تطبيق التكنولوجيا في العديد من المدن حيث حققت فوائد اقتصادية واجتماعية وبيئية كبيرة.

وفي غضون ذلك، طور فريق البحث مواد وظيفية قائمة على الفحم الحيوي لاستخدامها في مجالات تخزين الطاقة والامتزاز البيئي والتحفيز الكيميائي.

ويعد الفحم الحيوي مادة غنية بالكربون تنتج عن طريق تسخين الكتلة الحيوية في بيئة محدودة الأكسجين، ويتميز بتطبيقات متعددة ذات قيمة اقتصادية كبيرة، ويمكن استخدامه في المجال الزراعي، لزيادة غلة المحاصيل، بتعزيز قدرة التربة على الاحتفاظ بالعناصر الغذائية وتحسين بنيتها.

وزارة البيئة والمياه والزراعة
Ministry of Environment Water & Agriculture



شكرا لكم

الادارة العامة للإتصال المؤسسى والاعلام



MEWA_KSA



939

www.mewa.gov.sa